(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

النظام القانوني لإنشاء السدود على الانهار الدولية مع التطبيق على سد النهضة الاثيوبى

د. مصطفي نجاح مصطفي احمد مراد
محاضر بأكاديمية الشرطة
محاضر بكلية الحقوق جامعة مدينة السادات

الملخص العربي

إن الأمن المائى يعد حجر الزاوية فى العلاقات المصرية مع دول حوض النيل ولذلك سعت مصر عبر السنوات الماضية إلى تامين احتياجاتها المائية عن طريق توقيع المعاهدات والاتفاقيات التى تؤمن حصصها التاريخية واحتياجاتها الحالية والمستقبلية. ولعل الاهتمام بمشكلة ندرة المياه والتوزيع المنصف للانهار الدولية المشتركة لم يعد قاصرا على دول حوض النيل فحسب بل انصرف للعديد من دول العالم ذات الاهتمام المعنى بمشكلة ندرة المياه وتلك المرتبة بإنشاء السدود على الأنهار الدولية فذهب إلى المناطق الشرقية الجنوبية فى الولايات المتحدة، والشمالية من الصين، والهند واليمن ومناطق فى شمال بريطانيا بغية تأمين أمنها المائي

والواقع أن تمسك مصر والسودان بحقوقهما التاريخية في مياه النيل كونهما دولتى المصب ليس قائما على ما ورد بشأن هذه الحقوق في اتفاقيات نهر النيل، – بصفة خاصة اتفاقيتي ١٩٢٩ و١٩٥٩– فحسب، وإنما هو أبعد من ذلك بكثير. فمرده الحقوق التاريخية التى تؤسس على استعمال مياه النيل منذ آلاف السنين

ويخضع النظام القانونى القائم بين دول شبكة حوض النيل لاتفاقيات دولية مؤسسة على ضوابط احكام القانون الدولى للمياة ،اضافة الى مبادىء متعارف عليها كحق الدول فى الانتفاع العادل

او المنصف والاستخدامات القائمة والمحتملة ومدى الالتزامات التى تقيد الدولة النهرية فى مواجهة غيرها بمناسبة استخداماتها حصتها

الواقع أنه بحلول الرابع عشر من مايو عام ٢٠١٠ قامت كل من إثيوبيا، تنزانيا، أوغندا ورواندا وكينيا بالتوقيع المنفرد على اتفاقية عنتيبى أو ماتسمى بالاتفاقية الإطارية في مدينة عنتيبي الأوغندية وأنضمت إليهم بوروندي في مارس ٢٠١١ على الرغم من معارضة مصر والسودان

وقد تم وضع العديد من الاتفاقيات لإيجاد حلول لتلك المشكلة ومنها اتفاقية المبادئ الإطارية بخصوص سد النهضة الكبير فى ٢٣مارس٢٠١٥، حيث تم التوقيع على اتفاق المبادئ الأطارية الذي وضعته اللجنة الوطنية المكونة من الدول الثلاث، من مصر، رئيس السودان الأسبق عمر البشير، ورئيس وزراء إثيوبيا الأسبق هيلا مريام ديسالين

وتوجد كثير من الحلول والمقترحات التى عُنى بها المختصين بالقضايا الدولية والامن المائى لمحاولة تجنب الأضرار الناجمه عن سد النهضة، وتراوحت هذه الحلول ايضا ما بين الشدة لدرجة المطالبة بالتوقف عن بناء السد نهائيا سواء بالطرق القانونية او السياسية او حتى العسكرية، والبعض الاخر حاول يتعامل مع ازمة سد النهضة على انها واقع، ومحاولة تقليل الاضرار قدر الامكان، لان السد اصبح مشروع قائم على ارض الواقع ويجب التعامل على ذلك الاساس

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

summary

Water security is the cornerstone of Egyptian relations with the Nile Basin countries. Therefore, Egypt has sought over the past years to secure its water needs by signing treaties and agreements that secure its historical shares and its current and future needs. Perhaps the interest in the problem of water scarcity and the equitable distribution of shared international rivers is no longer confined to the Nile Basin countries only, but has gone to many countries of the world concerned with the problem of water scarcity and those related to the establishment of dams on international rivers, so it went to the southeastern regions of the United States, and the north of China India, Yemen and areas in northern Britain in order to secure their water security.

In fact, Egypt and Sudan adhere to their historical rights to the Nile waters, as they are downstream countries, not only based on what was stated regarding these rights in the Nile River agreements – especially the ١٩٢٩ and ١٩٥٩ agreements – but it is much further than that. It is due to the historical rights that are based on the use of the Nile water for thousands of years.

The existing legal system between the countries of the Nile Basin network is subject to international agreements based on the controls of the provisions of international water law, in addition to recognized principles such as the right of states to fair or equitable utilization, existing and potential uses, and the extent of obligations that restrict the riverine state in confronting others on the occasion of its uses.

In fact, by the fourteenth of May ٢٠١٠, Ethiopia, Tanzania, Uganda, Rwanda and Kenya unilaterally signed the Entebbe Agreement or the so-called framework agreement in the Ugandan city of Entebbe, and Burundi joined them in March ٢٠١١ despite the opposition of Egypt and Sudan.

Many agreements have been drawn up to find solutions to this problem, including the Framework Principles Agreement regarding the Grand Renaissance Dam on March ٢٣, ٢٠١٥, where the framework principles agreement developed by the National Committee consisting of the three countries, Egypt, the former President of Sudan Omar Al-Bashir, and the former Prime Minister of Ethiopia were signed. Hailemariam Desalegn.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

There are many solutions and proposals that have been addressed by specialists in international issues and water security in order to try to avoid the damage caused by the Renaissance Dam, and these solutions also ranged from severity to the point of demanding a complete cessation of the construction of the dam, whether by legal, political or even military means, and others tried to deal with the crisis. The Renaissance Dam as a reality, and try to reduce the damage as much as possible, because the dam has become a project based on reality and must be dealt with on that basis.

دراسة تفصيلية لسد النهضة والتطورات التي لحقت بمشروع السد

تمهيد وتقسيم

لا مراء فى أن الأمن المائى يعد حجر الزاوية فى العلاقات المصرية مع دول حوض النيل ولذلك سعت مصر عبر السنوات الماضية إلى تامين احتياجاتها المائية عن طريق توقيع المعاهدات والاتفاقيات التى تؤمن حصصها التاريخية واحتياجاتها الحالية والمستقبلية. ولعل الاهتمام بمشكلة ندرة المياه والتوزيع المنصف للانهار الدولية المشتركة لم يعد قاصرا على دول حوض النيل فحسب بل انصرف للعديد من دول العالم ذات الاهتمام المعنى بمشكلة ندرة المياه وتلك المرتبة بإنشاء السدود على الأنهار الدولية فذهب إلى المناطق الشرقية الجنوبية فى الولايات المتحدة، والشمالية من الصين، والهند واليمن ومناطق فى شمال بريطانيا بغية تأمين أمنها المائي([1]) .

وتعود المناوشات بين دول حوض النيل وبصفة خاصة بين مصر وتنزانيا تظهر من تصريحات وزير الثروة المائية التنزانى فى فبراير ٢٠٠٤ والتى عبر فيها " إن بلاده ترغب فى تزويدها بمياة بحيرة فكتوريا عبر أنابيب تمتد بنحو ١٧٠ كيلومتر لتوصيلها إلى نحو ٢٤ قرية وأجزاء واسعة من الشمال الغربى لبلاده تتعرض لأزمة فى المياة وأضاف إلى ان الاتفاقيات المائية المبرمة فى عهد الاستعمال التى تعطى الحق لمصر فى أن توافق أو ترفض على أى مشروع

([1]) انظر حول أهمية الحقوق التاريخية :

Assef M. Melesse – Op.cit – p ٤٠٩.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

يقترحة أى طرف من أطراف دول حوض النيل للاستفادة من المياه لا تلزم بلادة وانها لن تلتزم بهذا الاتفاق وستمضى قدما فى انشاء مشاريعها دون استشارة مصر ([1]).

وفى مايو ٢٠٠٩ عقد اجتماع وزارى لدول حوض النيل فى كينشاسا لبحث الإطار القانونى لمياه النيل ورفضت مصر التوقيع على الاتفاقية بدون وجود بند صريح يحفظ حقوقها التاريخية . وفى يوليو ٢٠٠٩ عقد اجتماع طارىء لوزراء خارجية دول حوض النيل فى الاسكندرية حذرت فيه مصر من الاندفاع وراء الادعاءات الزائفة التى تروج لها بعض دول المنبع ودعت إلى الالتزام بمبدأ التشاو والإخطار المسبق الذى ينص علية القانون الدولى ؛ كما صرحت بأن مصر لا تمانع فى إقامة أية مشروعات لدول أعلى النهر بما لا يؤثر أو يضر بحقوقها القانونية .

وعلى هذا النحو سنحاول أن نستعرض فى الجانب التالى النظام القانونى لنهر النيل ثم نتناول مشكلة سد النهضة وذلك على النحو التالى:

المبحث الأول: الملامح الجغرافية لنهر النيل وأهم اتفاقيات حوض النيل

المبحث الثانى: إشكالية سد النهضة

([1]) د. ولاء على البحيرى، الإدارة المصرية لأزمة مياه النيل رؤية تقييمية ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨١، ٢٠١٠، ص ٩٨–٩٩؛ أيضا لتفصيلات حول الموضوع انظر أيمن السيد عبد الوهاب ، مياه النيل فى السياسة المصرية : ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦.

المبحث الاول

الملامح الجغرافية لنهر النيل وأهم اتفاقيات حوض النيل

الواقع أن تمسك مصر والسودان بحقوقهما التاريخية في مياه النيل كونهما دولتى المصب ليس قائما على ما ورد بشأن هذه الحقوق في اتفاقيات نهر النيل، – بصفة خاصة اتفاقيتي ١٩٢٩ و١٩٥٩– فحسب، وإنما هو أبعد من ذلك بكثير. فمرده الحقوق التاريخية التى تؤسس على استعمال مياه النيل منذ آلاف السنين .

والواقع وكما أوضحنا إن مشكلة ندرة المياة باتت تشكل دورا رئيسيا فى رسم ملامح العالم المعاصر ،فهى ليست قاصرة على دول حوض النيل فحسب وإن شكل الاخير نموذجا مثاليا لمشكلة الندرة إضافة الى إسهابة فى وضع الاساس القانونى للممارسات العملية لقواعد القانون الدولى .

ولعل التطرق للنزاع القائم بين دول حوض النيل وخاصة فيما يعرف بالاتفاقية الاطارية – لمن الاهمية بمكان – خاصة وأن النظام القانونى القائم بين دول الشبكة يخضع لاتفاقيات دولية مؤسسة على ضوابط احكام القانون الدولى للمياة ،اضافة الى مبادىء متعارف عليها كحق الدول فى الانتفاع العادل او المنصف والاستخدامات القائمة والمحتملة ومدى الالتزامات التى تقيد الدولة النهرية فى مواجهة غيرها بمناسبة استخداماتها حصتها. ولكن يتعين علينا بادىء ذى بدء أن نتطرق مفهوم نهر النيلل كشبكة مياه دولية ثم نتناول بعد ذلك المفهوم القانوني لنهر النيل .

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

المطلب الأول

نهر النيل كشبكة مياه دولية

يعد نهر النيل نهر دولي مشترك، والنهر الدولي هو ذلك النهر الذي تمتد مياهه في داخل دولتين أو أكثر، بمعنى أن المياه التي تمتد في دولة معينة قد تصب في إقليم تابع لدولة أخرى، وبذلك تصبح هذه الدولة جزء من حوض النهر الدولي، ولقد وضعت محكمة العدل الدولية تعريفاً لحوض النهر الدولي على أنه المجرى الصالح للملاحة الذي يصل عدة دول بالبحر، أي أنه يجب أن يكون صالح للملاحة وواصل بالبحر وأهتمام أكثر من دولة به، وبذلك يكون حوض نهر النيل حوضاً دولياً متكاملاً (١) .

وحوض النهر الدولي عبارة عن المنطقة الجغرافية المحددة بحدود المستجمع المائي لفروع شبكة النهر بكاملها أي (المنطقة التي تنزل عليها مياه الأمطار الخاصة بالحوض وما يوجد فيها من بحيرات وما يجري من أنهار وفروع)، ويختلف هذا المفهوم عن مفهوم شبكة المياه الدولية التي يقصد بها النهر والمياه السطحية والجوفية الخاصة به فقط، أي(المياه التي تجري فقط في مجرى النهر والمياه الجوفية في المناطق المحيطة به) .

وقد نصت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير ملاحية١٩٩٧ على تعريف المجرى المائي الدولي على أنه شبكة المياه السطحية والجوفية التي تشكل بحكم علاقتها الطبيعية ببعضها البعض ,وهذا التعريف الذي وضع في بنود اتفاقية

(١) د.زكي البحيري، مصرومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتب.٢٠١٦)، ص٨١

عنتيبي٢٠١٠ التي وقعت عليها بعض دول المنبع والذي يجعل دول الحوض تحصر نقاشها بخصوص المياه على المجري النهري ومحصلته المائية فقط(١) .

كما أستخدمت إثيوبيا ودول المنبع مصطلح شبكة المياه الدولية عند التفاوض على الانتفاع بمياه النهر والمشروعات المائية الذي يقضي لها التفاوض على ٨٤مليار متر مكعب وهذا في غير صالح مصر والسودان، وبينما تعبير حوض النهر الدولي يجعلنا نتعامل على أساس أن حوض النيل تنزل عليه حوالي ١٦٦٠مليار متر مكعب في جميع مناطق الحوض، وذلك بخلاف المياه الجوفيه المتوفرة في إطاره(٢).

والواقع أن نهر النيل هو اكثر انهار العالم طولا ان لم يعد اطولها على الاطلاق، حيث يغطى الركن الشمالى الشرقى من القارة الافريقية بحيث يسرى لما يقارب ٦٧٠٠ كيلومتر ليمتد من منبعة فى وسط افريقيا الى مصبة عند دمياط ورشيد، ويتكون حوض النيل من ثلاث احواض فرعية هى حوض هضبة البحيرات الاستوائية وحوض الهضبة الاثيوبية وحوض هضبة بحر الغزال (٣).

---

(١)هشام حمزة عبدالحميد، دراسة لمفهوم النهر الدولي في القانون الدولي للمياه وتطبيقاته في اتفاقيات حوض النيل ,آفاق أفريقية،العدد٣٩، القاهرة، المجلة صادر عن الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٣، ص ١٣٦,١٣٤.

(٢)زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة، مرجع سبق ذكره، ص ٨٤,٨٣.

(٣) "حيث يختلف اسهام كل حوض بشكل متباين بحيث يشكل الجريان السطحى لحوض هضبة البحيرات الاستوائية بنحو ١٥% ويشكل الجريانالسطحى لحوض الهضبة الاستوائية بنحو ٨٥% من المجموع الكلى ،ولا يسهم حوض بحر الغزال بكمية معنوية من مياة النهر د.ضياء الدين القوصى ، من أين تأتى مياه النيل، مجلة السياسة الدولية ،العدد ١٨١ يوليو ٢٠١٠ ،ص ٣٨ ؛ د. على ابراهيم، قانون الانهار والمجارى المائية الدولية، دار النهضة العربية، ١٩٩٥، ص ٢٦.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

,ويمتد حوض النهر بين دائرتي عرض(ْ٤جنوباً–ْ٣٢شمالاً)، بمساحه حوالي ٣.٤ مليون م٣، ويبغ إيراد النهر السنوي ما بين(٤٢مليار م٣ –١٠٥مليار م٣)، وتبلغ حصة دول المصب ٨٤مليار متر مكعب ويتم فقد ١٠مليار متر مكعب نتيجة التبخير وطبقاً لإتفاقية الإنتفاع الكامل لمياه نهر النيل الموقعة ٨نوفمبر١٩٥٩ مع السودان وهي الإتفاقية الثنائية الوحيدة بين دولتين من دول حوض نهر النيل والتي بموجب الجزء الأول من المادة٤ تنص على أنه وبعد تشغيل السد العالي يكون نصيب مصر من صافي إيراد النيل ٥٥.٥مليار متر مكعب، وإيراد السودان ١٨.٥مليار متر مكعب وفي حالة زيادة متوسط إيراد مياه النيل تقسم الزيادة بالمناصفة بين مصر والسودان١.ويمر النهر على طول حدود إحدى عشرة دولة وهي (مصر، السودان، جنوب السودان، إثيوبيا، أيتريا، أوغندا، كينيا، تنزانيا، جمهورية الكنغو الديمقراطية، بوروندي، رواندا)،ويستمد النيل مواردة من ثلاث مصادر رئيسية(٢):

(أ) هضبة البحيرات الاستوائية:

وتشمل على خمس بحيرات وهم (فيكتوريا، البرت ,ادوارد، جورج، كيوجا)، وينبع منها أطول روافد النيل وهو النيل الأبيض وتجري منابعه من بحيرتي فيكتوريا والبرت، ونتيجة لكثرة السدود

(١) سوسن صبيح حمدان، تأثير سد النهضة الإثيوبي على مستقبل الموارد المائية في مصر، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٥١، بغداد، المجلة صادره عن الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥، ص ٢٨١

(٢) Walaa Y. El–Nashar, Ahmed H. El–Yamany, Managing risks of the Grand Ethiopian Renaissance Dam, Ain shams Engineering Journal, volume ٩, Issue ٤, ٢٠١٨, Pages ٢٣٨٤.

– Rami okascha – water scarcity and regional security in the Nile basin. – Grin publisher – ٢٠١٣ – p ٣.

والمستنقعات لايمر من ٥٠مليار م٣ سوى ١٤ مليار م٣ التي يجمعها النهر وتصل إلى النيل الأبيض في السودان أي مايعادل ١٥% من إيراد النهر.

(ب) الهضبة الإثيوبية:

هو أحد أهم منابع النيل الذي يمده بحوالى ٧١ مليار م٣ أي ٨٥% من متوسط الوارد المائي السنوي، وتتدفق المياه إلى مجرى الرئيسي عبر ثلاث روافد تنبع من منطقة طفوح بركانية، وهي النيل الأزرق الذي يبلغ متوسط تصريفه السنوي ٥٠ مليار م٣ أو ما يشكل ٦٠% من إيراد النهر، نهر السوباط بمتوسط تصريف سنوي ١٣.٥ مليار م٣، ونهر عطبرة بمتوسط تصريف سنوي ١٠.٥مليار م٣.

(ج) حوض بحر الغزال:

تبدأ منابع هذا الحوض من جنوب السودان عند الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية إفريقيا الوسطى من المرتفعات المجاورة، إذ تنبع مجموعة من الأنهار الصغيرة التي تبلغ متوسط إيرادها السنوى حوالى ١٥ مليار م٣، إلا أنها تغذي نهر النيل الأزرق بحوالي ٥٠٠مليون م٣ حيث تفقد الجزء الأعظم من مياهها في منطقة مستنقعات.

وتلتقي أنهار بحر الغزال، وبحر الزراف، وبحر العرب، وبحر الجبل، ونهر السوباط بنهر النيل الأبيض في جنوب مدينة ملكال جنوب السودان مكونة المجرى الرئيسي للنهر، كما يلتقي النيل

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

الأزرق والنيل الأبيض عند مدينة الخرطوم إلى الشمال من العاصمة السودانية مروراً بالأراضي المصرية وحتي فرعي دمياط ورشيد١.

ويحي نهر النيل ما يقرب إلى (٥.٥%) فقط من مساحة مصر، وتعتبر مصر تحت خط الفقر المائي، حيث يبلغ نصيب الفرد إلى أقل من ٦٠٠متر مكعب حسب أخر تعداد سكاني لمصر وهو ١٠٤ مليون نسمة، كما أعلن وزير الموارد المائية والرئ المصري في أكتوبر ٢٠١٨ أن الدولة تعاني من فجوة سنوية تبلغ ٢١ مليار م٣ بين استهلاك المياه وإنتاجها,(٢) في حين أن خط الفقر المائي العالمي محدد ب١٠٠٠ متر، بينما تمتلك إثيوبيا من مياه سطحية متجددة تصل سنوياً إلى (١٢٢مليار م٣) مصدرها كمية كبيرة من الأمطار و١٢ نهراً و٢٢ بحيرة، فضلاً عن ٢٠ مليار م٣ مياه جوفية، وتتمتع بفائض مائي كبير على الرغم من أن ٢% فقط يتم استغلاله سنوياً، ويبلغ نصيب الفرد في إثيوبيا(١٩٠٠ م٣) من المياه العذبة وتهدر كميات كبيرة من المياه في المستنقعات(٣).

---

(١) سوسن صبيح حمدان، تأثير سد النهضة الإثيوبي على مستقبل الموارد المائية في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨١– ٢٨٤.

(٢)Egypt today, Egypt's annual water share declines by ٥ cubic meter: Ministry, https://www.egypttoday.com/Article/٢/٧٣٢٨٥/Egypt%E٢٪٨٠٪٩٩s-annual-water-share-declines-by-٥-bilion-cubic-meter تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٠/٤/٢٢.

٣سوسن صبيح حمدان، ، تأثير سد النهضة الإثيوبي على مستقبل الموارد المائية في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٨، ٢٩٩.

المطلب الثاني

الإتفاقات الدولية المنظمة لمياه نهر النيل وموقف الدول منها

الاتفاقيات الدولية هي كل اتفاق دولي مكتوب يبرم بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي العام يستهدف ترتيب أثار قانونية معينة طبقاً للقانون الدولي العام،

ونظراً لما يمثله النهر من أهمية قصوى للأمن القومي المصري، وحياة الكثير من الشعوب على ضفافه، فقد عقد الكثير من الاتفاقيات التي تحكم هذا الموضوع وكان لمصر فيها النصيب الأكبر، ومن هذه الاتفاقيات ما يلى :

- **البروتكول الموقع بين بريطانيا وإيطاليا سنة١٨٩١م** والذي ينص على أن إيطاليا صاحبة السيادة على الحبشة آنذاك والتي تعهدت بألا تقيم على نهر عطبرة أية إنشاءات للري من شأنها أن تؤثر على كمية مياه نهر عطبرة التي تصب في نهر النيل.

- **مجموعة المعاهدات المعقودة في ١٥مايو ١٩٠٢**، بين بريطانيا وإثيوبيا وبين بريطانيا وإيطاليا وإثيوبيا، بشأن الحدود بين السودان المصري البريطاني وإثيوبيا وإيتريا والموقعة في أديس أبابا، والتي تعهد فيها الإمبراطور الإثيوبي ملك ملوك الحبشة (منليك الثاني) بألا ينشأ أو يسمح بإنشاء أية أعمال على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط يكون من شأنها تعطيل سريان مياهها إلى النيل إلا بالاتفاق مع حكومة بريطانيا وحكومة السودان المصري البريطاني١.

[١] سمير عبدالملاك منصور، اتفاقيات حوض النيل في ضوء أحكام القانون الدولي ,آفاق أفريقية، عدد المجلة ٣٩، القاهرة، المجلة صادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٣، ص ٩.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

– **الاتفاق المبرم في ٩ مايو ١٩٠٦** في لندن بين بريطانيا وحكومة دولة الكونغو الديمقراطية والتي تتعهد فيه بموجب المادة الثالثة منه بألا تقيم أو تسمح بإقامة أية منشأت قرب نهر سمليكى أو نهر ايسانجو تكون من شأنها أن تقلل كمية المياه التي تصب في بحيرة ألبرت إلا بالاتفاق مع حكومة السودان المصري البريطاني.

– **اتفاقية ديسمبر ١٩٠٦** المبرمة في لندن بين كل من بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا بشأن الحبشة، وتم التأكيد في هذه الاتفاقية على مصالح بريطانيا العظمى ومصر في حوض نهر النيل وتنظيم مياه وروافده.

– **اتفاقية نوفمبر ١٩٢٤** بين بريطانيا ممثلة عن تنجانيقا(تنزانيا) وبلجيكا ممثلة عن رواندا وبروندي، وقد قضي هذا الاتفاق على كمية المياه التي تحول من أي روافد النيل التي تجري بين الاقليمين يجب أن تعاد إلى نهر كاجيرا قبل وصولها إلى الحدود المشتركة، ويسمح بتحول نصف كمية تصريف هذا النهر من أجل الأغراض الصناعية خلال الفترة التي يكون تصرف النهر فيها في حالته الدنيا(١).

– **مجموعة المذكرات بين بريطانيا المتبادلة وإيطاليا** والتي تعرف باتفاقية روما ١٩٢٥م، والتي تعترف فيها إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق والأبيض

(١)زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة، مرجع سبق ذكره، ص ١١١ ، ١١٢.

وروافدها وتتعهد بعدم إجراء أي مشروعات عليها من شأنها أن تنقص من كمية المياه المتجه نحو المجرى الرئيسي للنهر(١).

- **اتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩م بين مصر وبريطانيا** بالنيابة عن السودان وكينيا وتنجانيقا(تنزانيا) وأوغندا، وتعتبر هذه الاتفاقية بمثابة علامة بارزة في تاريخ نهر النيل، وساعدت في تأسيس نظام قانوني للنيل واعتراف الأطراف المعنية بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل، كما حافظت الاتفاقية على التدفق الطبيعي للنيل ومنحت السودان في نفس الوقت قدر مناسب من مياه النيل، وحددت نصيب مصر من مياه النيل ب٤٨ مليار م٣، والسودان ب٤مليار م٣، كما تقتضي بتحريم إقامة أي مشروع من أي نوع على نهر النيل أو روافده أو البحيرات التي تغذيها إلا موافقة مصر(٢).

وقد رفضت الدول الأطراف هذه الاتفاقية، حيث أعلنت تنجانيقا(تنزانيا حالياً) بعد استقلالها عام١٩٦٢، أن الاتفاقية لا تتفق مع صفتها كدولة مستقلة، وحذت كل من كينيا وأوغندا حذو تنزانيا، ودعوا بعدم الاعتراف وأعلنوا أنهم تخلوا عن الالتزام بالاتفاقية، بحجة تغير الظروف وأن البلاد التي كانت مستعمرة لم يكن لها أي دور في المعاهدة، وتابعت إثيوبيا أنها لم تكن طرف في الاتفاقية كما تهربت من ما يقره قانون التعاقب والتوارث الدولي ,بينما أكدت مصر في

(١)سوسن صبيح حمدان، الدعم الخارجي لإنشاء سد النهضة الإثيوبي وتداعياته على دول حوض النيل، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦٤ ,بغداد، المجلة صادرة عن الجامعة المستنصرية ،٢٠١٨، ص ١٣٤.

(٢) راجع الخطابات المتبادلة من السفير البريطاني في روما إلى رئيس مجلس الوزراء الإيطالي ووزير الخارجية، في ١٤ ديسمبر ١٩٢٥

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia٢١/NileWater/index.htm

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

مذكراتها على سريان الاتفاقية وفقاً لمبدأ التوارث الدولي، وبينما لم ترد السودان على المذكرة المصرية ولا الكينية(١).

- **اتفاق خزان جبل الأولياء(١٩٣٣- ١٩٣٧)** بين الحكومة المصرية وحكومة السودان بترتيبات بريطانيه، وتم بناء الخزان في ١٩٣٧م على نفقة الحكومة المصرية كما دفعت مصر تعويضات للأهالي السودان المتضررين وبعمالة معظمها مصرية، وأعطي الخزان زيادة في المياه الوارده لمصر وتوسع في الأراضي المزروعة في السودان.

- **اتفاقية لندن في ٢٣نوفمبر ١٩٢٣** بخصوص نهر كاجيرا المنبع الأول الذي يصب في بحيرة فيكتوريا، بين بريطانيا(نيابة عن تنجانيقا) وبلجيكا(نيابة عن روندا وبروندي) والتي تضمنت قاعدة مهمة وهي عدم السماح باستغلال مياه النيل في توليد الطاقة الكهربائة، وذلك لعدم جواز المساس بكمية المياه التي تتدفق من منابعه إلى المجرى الرئيسي.

- **اتفاقية إنشاء سد أوين(١٩٤٩- ١٩٥٤)** بين مصر وبريطانيا نيابة عن أوغندا والتي تضمنت قيام مصر بالإسهام المالي في بناء خزان أوين بغرض توليد الكهرباء لصالح أوغندا مقابل زيادة حصة مصر في مياه النيل لأغراض الرى عن طريق المياه التي تحجز خلف الخزان(٢).

---

[١] د. زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل وأزمة سد النهضة، مرجع سبق ذكره، ص ١١٤ إلى ص ١٣٢.

(٢) د. محمود عبد المؤمن محفوظ . حقوق مصر فى مياة النيل فى ضوء القانون الدولى للانهار . رسالة دكتوراة. جامعة اسيوط . ٢٠٠٩ . ص ٤٦ .وراجع ايضا خطاب اخارجية امصرية الى وزارة الخارجية البريطانية فى ١٩ يناير عام ١٩٤٩

- **اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل عام ١٩٥٩** بين مصر والسودان بشأن إنشاء السد العالي وتوزيع منافعه، وتعتبر هذه الاتفاقية هي أهم الاتفاقيات التي نظمت العلاقات المصرية السودانية بشأن المسألة المائية، وجاءت هذه الاتفاقية بعد مشوار طويل من المفاوضات والخلافات، وخاصة وقوف بريطانيا موقف المعارض للمشروع ومحاولة إنشاء خلاف بين مصر والسودان ومصر ودول المنبع، ودعمها لحزب الأمة في انتخابات(١٩٥٧-١٩٥٨) ذات الميول البريطانية لحمل السودان على عدم الموافقة على المشروع، كما حاولت بريطانيا إقحام إثيوبيا ودول أخرى من دول المنبع في المفاوضات لكي تكون جبه في مواجهة مصر على الرغم بأن المشروع لا يمسها من قريب ولا من بعيد، وأكدت الحكومة المصرية على أن المفاوضات ستكون بين السودان ومصر وخاصة وأن بحيرة السد تمتد حوالي ١٥٠كم في الأراضي السودانية، وبعد حدوث انقلاب عسكري بقيادة إبراهيم عبود عام ١٧نوفمبر١٩٥٨م، وبعدها أبدى عبود رغبته في الدخول في مفاوضات مع الحكومة المصرية بشأن المسألة المائية، وتم الأعلان عن التوصل إلى اتفاق نهائي لأنشاء السد العالي(١).

وتم الاتفاق على حساب صافي الفوائد من السد ب ٢٢ مليار م٣، يكون نصيب السودان منها ١٤.٥مليار م٣، ومصر ٧.٥مليار م٣، كما تم الاتفاق على استبعاد ١٠مليارم٣ فاقد التبخير

---

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia٢١/NileWater/index.htm.

، ايضا د. زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل وأزمة سد النهضة، مرجع سبق ذكره، ص ١١٤ وما بعدها.

(١) سمير عبدالملاك منصور، اتفاقيات حوض النيل في ضوء أحكام القانون الدولي،مرجع سبق ذكر، ص ١٠.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

السنوي، وذلك من كمية متوسط إيراد النهر الطبيعي٨٤مليار م٣ عند أسوان، كما أكدت الاتفاقية على حقوق مصر المكتسبة في مياه النبل وفقاً لاتفاقية ١٩٢٩(١)، وبالتالي هي أكدت على اتفاقية ١٩٢٩ ولم تلغيها (٢).

عند هذا الحد يمكننا أن نوضح الحصص القانونية المقررة لمصر والسودان طبقا للجدول التالى([٣])

السنة	حصة مصر من الماء	% من المتاح	حصة السودان من الماء	% من المتاح
١٩٢٩	٤٨	٩٧.٢	٤	٢.٨
١٩٥٩	٥٥.٥	٨٦	١٨.٥	١٤

([١]) د. زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٣ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ،٢٠٠، ٢٠١.

([٢])Scoot O.Mckenzie, Egypt's Choice: from the Nile treaty to the Cooperative Framework Agreement, an International legal Analysis, University of British Columbia – Vancouver ,٦ Publications – ١٥ Citations, ٢٠١٢, Page ٥٧٩, ٥٧١.

([٣]) د. هالة اللسيد الهلالى، الأمن المائى المصرى: دراسة فى التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة " سد النهضة نموذجاً " ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المجلد العشرون، العدد الثانى، ٢٠١٩، ص ١٠٢؛ أيضا

– Abdo.g. And Eldaw, a, Water Harvesting Experience in The Arab World ,regional workshop on management of aquifer recharge and water harvesting in arid and semi arid regions, Yazd, Iran, ihp, unesco, ٢٠٠٦,pp.٧٩—٩٩.

كما يمكن القول في شأن بعض دول المنبع التي تعارض الاتفاقية وتراها أنها خطوة انفرادية وكان من المفترض أن تشارك في المفاوضات، فلم يكن الأمر يؤثر على دول المنبع بالسلب أو بالايجاب كما أن دخولهم في المفاوضات كان سيعرقلها بسبب خضوع هذه الدول تحت السلطات البريطانية المعارضة للمشروع للعديد من الأسباب الغير متعلق بمياه النيل في الأساس، وواجهت اتفاقيتي ١٩٥٩و١٩٢٩ للنقد من جانب بعض السودانيين على الرغم أن الاتفاقية أعطت الكثير للسودان حيث حصلت على النصيب الأكبر من صافي إيرادات المشروع، كما كفلت لها الاتفاقية إنشاء خزان الروصيرص وغيرها من المشروعات، كما تحملت مصر تعويضات أهالي السودان وهي من تكلفت ببناء السد، وواجهت الكثير من الضغوطات والتحديات الخارجية لأنشاء السد العالى(١).

والواقع أن إتفاقية ١٩٥٩ ارتكزت على عدة مبادىء نذكر أهمها على النحو التالى :-

١ – الاعتراف بالحقوق المكتسبة لكل من مصر والسودان :

اعترفت الاتفاقية بحقوق كل من مصر والسودان فى مياة نهر النيل حتى توقيع هذا الاتفاق ومقدار هذا الحق ٤٨ مليار متر مكعب سنويا وهو حقها المكتسب قبل الحصول على الفوائد التى ستحققها مشروعات ضبط النهر وزيادة ايرادة المشار الية فى هذا الاتفاق ، ويكون ما تستخدمة السودان اربعة مليارات متر مكعب سنويا وهو ذات الحق المكتسب قبل تحقق فوائد المشروعات المشارااليها ايضا فى هذا الاتفاق (٢).

(١) د. زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة، مرع سبق ذكره، ص ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٩.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

٢ – مشروعات ضبط مياة النيل وتوزيع فوائدها بين الجمهوريتين :

من أجل ضبط مياة النيل ومنع انسياب المياة إلى ابحر تضمنت الاتفاقية موافقة مصر واسودان بأن تنشىء مصر خزان السد العالى عند أسوان كحلقة أولى من سلسلة مشروعات التخزين المستمرة على النيل ، كما توافق مصر واسودان على أن تنشىء السودان خزان الروصيرص على النيل الازرق وأى أعمال أخرى تراها جمهورية السودان لازمة لاستغلال نصيبها([١]).

كما قررت الاتفاقية اشتراك الدولتين فى توزيع الفوائد المترتبة على إقامة خزان السد العالى ، بحيث يوزع صافى فائدة السد العالى بين الدولتين بنسبة ١٤ للسودان و٧ لمصر متى ظل متوسط الايراد فى المستقبل فى حدود متوسط ايراد النهر الطبيعى فى السنوات الماضية المقدر بنحو ٨٤ مليار سنويا . كما يحسب صافى السد العالى وفقا لمتوسط ايراد النهر الطبيعى مستبعدا منة الحقوق المكتسبة لمصر والسودان مقدرة عند أسوان وكما يستبعد فاقد التخزين المستمر فى السد العالى ، يعنى ذلك أن ضم نصيب البلدين الى حقة المكتسب يصبح نصيب السودان بعد تشغيل السد العالى ١٨ مليار ونصيب مصر ٥٥ مليار ، فإذا ذاد المتوسط فإن الزيادة فى صافى الفائدة الناتجة عن زيادة الايرادتقسم مناصفة بين الدولتين هذا وقد اتفقت الدولتين على أن هذة الكميات السابقة ستكون محل مراجعة بعد تشغيل خزان السد العالى بشكل كامل ([٢]).

كما قررت الاتفاقية بأن تدفع مصر مبلغ ١٥ مليون جنية مصرى تعويضا شاملا عن الاضرار التى تلحق بالممتلكات السودانية الحاضرة نتيجة التخزين فى السد العالى ويتم دفع هذا التعويض بالطريقة المتفق عليها بين الطرفين عى النحو الوارد بالملحق رقم ٣ /ب من الاتفاقية ، كما تتعهد السودان بأن

([١]) د. ابراهيم العنانى. المرجع السابق . ص ٢٣١، د. مصطفى عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص ٤١.

([٢]) المرجع السابق . ص ٢٣٢ ، د عبد الهادى العشرى ، التلوث النهرى الدولى وتطبيقة على نهر النيل، دار النهضة العربية ، ١٩٦٦، ص ١٥٦– ١٥٧ .

تتخذ اجراءات ترحيل سكان وادى حلفا وغيرهم من السكان السودانين الذين ستغمر المياة أراضيهم بمياة التخزين وبحيث يتم نزوح هؤلاء السكان قبل يوليو ١٩٦٣ يضاف إلى ذك استغناء مصر عن التخزين فى جبل الأولياء ويتم بحث هذا الامر بين الطرفين فى الوقت المناسب ([1]).

- **الاتفاق المبرم في مايو ١٩٩١ بين مصر وأوغندا،** بشأن مشروع إنشاء محطة لتوليد الكهرباء على بحيرة فيكتوريا، والذي تضمن التزام الدولتين بما سبق أن اتفق عليه عند إنشاء خزان أوين عام ١٩٥٣، وجواز تعديل الاتفاقية بناء على اتفاق الطرفين وبما لا يضر بدولة المصب.

- **اتفاق القاهرة الموقع في يوليو ١٩٩٣ بين الرئيسين المصري والإثيوبي،** وقد تضمن هذا الاتفاق في أحد بنوده تعاهداً من الطرفين بالامتناع عن أي نشاط يؤدي إلى إلحاق ضرر بمصالح الطرف الآخر فيما يخص مياه النيل كما تعهد بالتشاور والتعاون في المشروعات ذات الفائدة المتبادلة، وعملاً على زيادة حجم التدفق وتقليل الفاقد من مياه النيل(٢).

ولعلنا وبعد أن بينا النظام القانونى الذى يحكم الانتفاع بمياة نهر النيل ينبغى أن نعطى نموذجا واقعيا نوضح من خلاله نسبة اعتماد كل دولة من دول الشبكة على مياه نهر النيل فى ضوء الاحتياجات المائية على النحو التالى [3]:

([1]) د. عبد الهادى العشرى . المرجع السابق . ص ١٥٨.

([2]) د.سمير عبدالملاك منصور، اتفاقيات حوض النيل في ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سابق، ص ١٠، ١١.

-Assef M. Melesse – Nile river " Hydrology, climate and water use " – springer – ٢٠١١,p ٤٠٩.

([3]) Source World Bank ,World Development Indicators,٢٠٠٧,PP.١٤-١٧.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

م	الدولة	نسبة الإعتماد على نهر النيل فى تأمين الإحتياجات المائية
١	مصر	٩٦.٤
٢	رواندا	١٥.٤
٣	السودان	١١.٩
٤	كيننيا	٦.٦
٥	بوروندى	٢.٨
٦	إثيوبيا	٢
٧	تنزانيا	١.٣
٨	أوغندا	.٣
٩	الكونغو الديمقراطية	.٠٨

ومن ثم يتضح وفقا لهذه الإحصائيات أن نهر النيل يعد مصدرا أساسيا لبقاء مصر نظرا لأن معظم الدول المشاطئة فى حوض النيل لا تعتمد اعتمادا كليا على مياة النيل نظرا لكثرة الانهار والبحيرات العذبة وكثرة هطول الامطار . وعلية يتضح أن أحد متطلبات الأمن القومي هو الحفاظ على الأمن المائي وحقوقها القانونية.

المبحث الثاني

مشكلة سد النهضة والحلول

الواقع أنه بحلول الرابع عشر من مايو عام ٢٠١٠ قامت كل من إثيوبيا، تنزانيا، أوغندا ,رواندا، كينيا بالتوقيع المنفرد على اتفاقية عنتيبى أو ماتسمى بالاتفاقية الإطارية في مدينة عنتيبي الأوغندية وأنضمت إليهم بوروندي في مارس ٢٠١١ على الرغم من معارضة مصر والسودان، فمنذ عام ١٩٩٧ وهناك مفاوضات مستمرة بين مجلس وزراء الري لدول حوض للتوصل إلى مبادرة جماعية لحوض النيل ,وبالفعل تم الأعلان عنها (NBI)وعقدت العديد من الاجتماعات لوضع صياغة للاتفاقية الإطارية والتي وصلت إلى طريق مسدود لظهور نقاط خلافية بين دول حوض النيل، وكان أخر هذه الاجتماعات هو اجتماع شرم الشيخ لدول حوض النيل(١٣-١٥ إبريل ٢٠١٠) ولم يتم التوصل لصياغة لحسم النقاط الخلافية ,وأعلنت دول المنبع أن الاتفاقية في شكلها القائم صالح للتوقيع وفقاً لقرارات كينشاسا ٢٠٠٩، بينما كانت مصر ترى أن قرارات كينشاسا والاتفاقية الإطارية في شكلها القائم لا تتمتع بتوافق في الأراء(١).

ويجب علينا أن نطرح سلبيات ومواضع الخلاف في الاتفاقية، ومنها أن دول المنابع فضلت استخدام تعبير شبكة المياه الدولية بدلا من حوض النهر الدولي التي قد وضحنا الفرق بينهم في الجانب السابق وبذلك ووفقاً لمسودة الاتفاقية وحسب المفهوم لا يسمح لمصر والسودان بالاشتراك في الانتفاع بكامل المياه الساقطة على حوض النهر والمقدره بحوالى ١٦٦٠مليار م٣، بل ويحق

(١) د.زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل- أزمة سد النهضة،مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠١.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

لدول المنبع مطالبة مصر والسودان بحصة من المياه المقسمة بموجب اتفاقية١٩٥٩ والمقدرة ٨٤مليار م٣، رغم أن ما يصل لمصر والسودان يقل عن ٥% من المياه الساقطة على كامل الحوض(١).

كما أن الاتفاقية لا تقر بجميع الاتفاقيات السابقة مثل اتفاقية ١٩٢٩ مع دول الهضبة الاستوائية واتفاقية ١٩٠٢ مع إثيوبيا ولا تقر بالحقوق المائية القانونية والتاريخية لدولتي المصب. كما أن الاتفاقية لا تتضمن الإجراءات التنفيذية للإخطار المسبق، والتي شملتها اتفاقية الأمم المتحدة لعام١٩٩٧ ,والتي تعطي الحق للدول المتضررة الاعتراض على المشروعات وسدود دول أعالي النهر إذا ثبت أن لها أضراراً جسيمة(٢).

كما تنص الاتفاقية على تعديل العديد من البنود والملاحق بالأغلبية(ثلثي الأعضاء) مما يمكن دول المنبع تغييرها دون الرجوع إلى دولتي المصب، كما أن الاتفاقية لاتشمل أي بنود لزيادة إيراد النهر، كما أن بند عدم الإضرار جاء بصيغه عامة وفضفاضة حيث جعل دول المنبع هي المرجع لتقدير أي ضرر قد يلحق بهذه الدول نتيجة لأي مشاريع تقوم بها دول أخرى في الحوض.

والاتفاقية الإطارية لتعاون دول حوض النيل في شكلها الحالي لا يمكن لمصر توقيعها لنواقصها العديدة، ومصر والسودان ليس طرفاً في هذه الاتفاقية الإطارية وبذلك فهي لا تلزمها بأي التزامات قانونية، ولا تعفي هذه الاتفاقية دول المنبع من التزاماتهم القانونية مع مصر

---

(١)نفس المرجع السابق، ص ٤٠٥ –٤٠٧.

٢هاني سليمان، رؤى مصرية: مصر وأزمة المياه في حوض النيل،المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٥ , http://www.acrseg.org/٣٩٥٢٦تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٠/٤/١١.

والسودان، لقد جاءت اتفاقية عنتيبي لتأكد النوايا السيئة لدول المنبع على تجريد دول المصب من حقوقهم التاريخية والقانونية بل وحرمانهم من حصة عادلة ومنصفه لهم(١).

والواقع أنه تلا ذلك اتفاقية المبادئ الإطارية بخصوص سد النهضة الكبير فى ٢٣مارس٢٠١٥، حيث تم التوقيع على اتفاق المبادئ الأطارية الذي وضعته اللجنة الوطنية المكونة من الدول الثلاث، من مصر، رئيس السودان الأسبق عمر البشير، ورئيس وزراء إثيوبيا الأسبق هيلا مريام ديسالين.

وقد اشتمل الاتفاق على عشرة مبادئ تناولت؛ ١- الالتزام بمبادئ القانون الدولي، والتعاون على تفهم الاحتياجات المائية لدول حوض النيل، ٢- أن التنمية والتكامل الإقليمي من أهم أسس الاتفاق، وأن سد النهضة هدفه توليد الكهرباء للمساهمة في تنمية إثيوبيا والترويج للتعاون بين بلدان حوض النيل -٣ ,تجنب الدول الثلاث التسبب في ضرر أو دفع التعويض المناسب ٤- الاستخدام المنصف والمعقل للموارد المائية المتاحة مع الأخذ في الاعتبار كافة العناصر الاسترشادية الخاصة بكل بلد من بلدن الحوض كالعوامل الجغرافية والمناخية والمائية والبيئية، والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان الذين يعتمدون على الموارد المائية، والاستخدام الحالية والمحتملة لتلك الموارد، ومدى مساهمة كل دولة في نظام حوض النيل(٢).

---

(١) زكي البحيري، مرجع سابق، ص ٥٤٥- ٥٥٠.

(٢) زكي البحيري، مرجع سابق ، ص ٥٤٦- .

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

٥–تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية، والاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد التشغيل السنوى لسد النهضة، واستمرار التعاون والتنسيق حول تشغيل ذلك السد، وعلاقة ذلك بخزانات دول المصب، وأن تكون المدة التي تتم خلالها عملية تقييم المؤشرات المائية والبيئية للسد خمسة عشرة شهراً، ٦ –العمل على بناء الثقة، ٧– تبادل المعلومات اللازمة لاجراء الدراسات المشتركة للجنة الوطنية، ٨– استكمال إثيوبيا للتوصيات بأمان السد، ٩– أن تتعاون الدول الثلاث على أساس الوحدة الإقليمية والمنفعة المشتركة وحسن النية، ١٠– التسوية السلمية للمنازعات، وأنه إذا لم تنجح الأطراف في حل الخلاف من خلال المشاورات فيمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق والوساطة، أو إحالة الأمر لرؤساء الدول والحكومات.

ولقد وجه البعض انتقادات لهذه الاتفاقية وخاصة أنها لم تذكر حصة مصر من مياه النيل ولم تتضمن بند للتفاوض حول تحديد سعة السد، كما يرى البعض أنها تفريط في حقوق مصر التاريخية، وأنها تحقق مطالب إثيوبيا أكثر من تحقيقها مطالب مصر، في حين اعتبرها البعض اتفاق سياسي وليس لها علاقة بالجوانب الفنية، كما يرى البعض أن الاتفاقية تراعي مبادئ القانون الدولي من بينها مبدأ عدم الأضرار وتحقيق الانتفاع المنصف والعادل، والاخطار المسبق ,والالتزام بالاتفاقيات السابقة المبرمة بين الدول والتوارث الدولي لها، كما أنها لاتلغى إي اتفاقيات سابقة لها، وليس بها أي بند لتنازل أو تجريد مصر عن حقوقها المكتسبة، كما دعت الاتفاقية إلى التوفيق والوساطة والحل السلمي للنزاعات(١).

(١) د. زكي البحيري، نفس المرجع ، ص ٥٥١ وما بعدها.

المطلب الأول

جذور المشكلة بين دول حوض النيل، وتطورات الموقف إزاء أزمة سد النهضة

الواقع اننا تناولنا فى الجانب السابق الاتفاقيات الخاصة بمياه النيل، وانتهينا الى الإقرار الكامل لحقوق مصر التاريخية والقانونية والطبيعية في مياه النيل، بل وتعاملت مع مصر على أنها أهم دول حوض النيل التي يجب أن تحصل على نصيب كافي ووافي من مياهه، وعدم إقامة أي مشروعات مائية بدول أعالي النيل إلا بعد الموافقة المصرية، وكل ذلك كان معترف به من قبل دول حوض النيل والدول الاستعمارية أيضاً، ولم تكن مصر أبداً مستبدة بحقوقها بل سمحت للدول بإقامة خزانات وسدود مدام لا يسبب ضرر محسسوس على نصيب مصر من مياه النيل، كما أن نصيبها من مياه النيل ليس به شئ من المغالاه أو الاسراف.

والواقع أنه بعد قيام ثورة ٣٢يوليو ١٩٥٢، وحدوث الكثير من الخلافات بين مصر وبريطانيا الرافضة للثورة والتغير السياسي في مصر، كما أثارت الكثير من المواقف المصرية في عهد عبدالناصر مثل القومية العربية، ومساعدته للدول للتحرر من الاستعمار ومعاداته للاحلاف وخاصة حلف بغداد، وصفقة الأسلحة التشيكية ١٩٥٥، وتأميم قناة السويس وغيرها من المواقف التي أغضبت إنجلترا حرضت الولايات المتحدة البنك الدولي على الامتناع عن تمويل السد العالي وحاولت إحداث خلافات بين مصر والسودان وبين مصر وإثيوبيا لمنع توقيع اتفاقية ١٩٥٩.

وبعد حصول السودان على استقلالها أرسلت مذكره إلى مصر عام ١٩٥٨ تقول أن الحكومة المستقلة غير ملزمة باتفاقية ١٩٢٩، لأنها أبرمت بين مصر وبريطانيا كجزء من تسوية سياسية

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

لم تراعى فيها مصالح السودان، وفي هذه الفترة أيضاً أعلنت إثيوبيا أنها غير ملتزمة باتفاقية ١٩٢٩ أو ١٩٥٩ ولحقتها تنزانيا وكينيا وأوغندا(١).

وبعد معركة كبيرة خاضتها مصر لبناء السد العالي، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع الإمبراطور هيلاسلاسي بإرسال بعثة من مكتب استصلاح الأراضي الأمريكية ١٩٥٨ لدراسة أحواض الأنهار الإثيوبية مع التركيز على حوض النيل الأزرق حيث وضعت مخططاً لبناء ٣٣ مشروعاً وسداً على ذلك النهر بغية التأثير السلبي على واردات المياه في مصر، وبعدها أرسلت بريطانيا بعثة أخرى في ١٩٦٨ لدراسة بحيرة تانا والنيل الأزرق، كان هدف انجلترا والولايات المتحدة من ذلك توصيل رسالة إلى مصر أن مياه النيل التي تعتمد عليها في إقامة مشروع السد العالي لتطوير وتوليد الكهرباء هو في قبضة إثيوبيا(٢).

وإزاء رغبة إثيوبيا في بناء سدود على النيل منذ خمسينيات القرن الماضي ,أرسل الرئيس جمال عبدالناصر خطاباً للإمبراطور الإثيوبي، في الأول من نوفمبر ١٩٥٣ ,وجاء نصه(من ناصر إلى هيلاسلاسي: القيادة العامة المصرية تحية طيبة ,...النيل يعني مصر وباسم مصر ورئيسها وجيشها العظيم نطالبكم بوقف أعمال بناء سد تيس أباي فوراً وقد نمى إلى علمنا أنكم تشيدونه على نهر النيل دون إخطارنا، وأن ارتفاعه يبلغ ١١٢.٥، لتوليد طاقة كهربائية قدرتها ١٠٠ميجا ,

---

(١) مصعب عطية دنون، أحمد حاشوش عليوي، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٤.

(٢) زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٤، ٢٠٥.

ونصح الرئيس الأمريكي أيزنهاور هيلاساسي بألا يستهين بتهديدات عبدالناصر فتراجع إمبراطور إثيوبيا وقلل ارتفاع السدد ١١ متراً فقط (١).

عندما أعلن الرئيس السادات عزمه على مد مياه النيل إلى سيناء عام١٩٧٩ لاستصلاح ٣٥ ألف فدان، أعلنت إثيوبيا عن غضبها الشديد، والتي عارضت المشروع بشدة وقدمت شكوى رسمية ضد مصر سنة١٩٨٠ إلى منظمة الوحدة الإفريقية، ووجه السادات تحذيراً شديد اللهجة إلى إثيوبيا إذا حاولت المساس بحقوق مصر في مياه النيل، "وقال إذا حدث وقامت إثيوبيا بعمل أي شئ يعوق وصول حقنا في المياه بالكامل فلا سبيل إلا استخدام القوة"، وقال السادات في تسجيل صوتي له"إن المسألة الوحيدة التي يمكن أن تقود مصر للحرب مرة أخرى هي المياه"(٢).

كما تقاعست الحكومة المصرية وعلى رأسها الرئيس الأسبق مبارك للوصول إلى حالة من التوافق حول الإطار القانوني والمؤسسي الذي يحقق التعاون والإدارة المتكاملة لصالح شعوب الحوض، واستمر مبارك في عدم حضور القمم الافريقية بعد محاولة اغتياله في أديس أبابا ١٩٩٥، وأدار ظهرة للمسألة على الرغم من أن مشاكل المياه في حوض النيل هي مع مصر في المقام الأول، كما كان لعدم حضور أحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق لاجتماع الاسكندرية يوليو ٢٠٠٩ مردوداً سلبياً على دول حوض النيل، كما كانت بعض دول حوض النيل على استعداد لتقديم قدر من المرونة خلال الاجتماعات الخاصة بالاتفاقية الإطارية إذ كانت تأمل أن تحصل على

(١)الدستور، رؤساء مصر وسد النهضة https://www.dostor.org/٩٦٥٨٣,تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٠/٤/١٣.

(٢) نفس المرجع.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

مساعدات مصرية لحل مشاكلها العديدة، أي أن السياسة الناعمة وتقديم المعونات بدلاً من التهديد باستخدام القوة أنسب لتحقيق التفاهم، ومع تراجع الدور المصري أدى إلى وجود فراغ إقليمي وسياسي شجع قوى أخرى على ملء هذا الفراغ مثل إسرائيل وإيطاليا والصين وغيرها، وقامت هذه الدول بالتوقيع منفردة على اتفاقية عنتيبي٢٠١٠ غير مكترثة بالموقف المصري والسوداني من الاتفاقية(١).

وفي مارس ٢٠١١ أعلنت إثيوبيا عن عزمها إنشاء سد(بودر) على النيل الأزرق، والذي عرف أيضاً بسد (هيداسي)، ووضعت حجر الأساس في أبريل من نفس العام، كما عرف السد باسم مشروع (x) وسد (الألفية)، ثم أطلق عليه سد النهضة الإثيوبي الكبير ,(G.E.R.D) وكانت قبلها إثيوبيا تتفاوض مع مصر والسودان حول السعة التخزينية للسد المقترح والتي قدر في حينها (١٤ –١٦مليار م٣ (حتى اندلاع ثورة يناير ٢٠١١ في مصر، حيث استغلت إثيوبيا اضطرابات الاوضاع عقب الثورة، وأعلنت البدء ببناء السد رسمياً بقدرة تخزينية ٧٤ مليار م٣ ويعد السد الأكبر إفريقياً والعاشر عالمياً في قائمة أكبر السدود لتوليد الكهرباء، سيولد مايقرب من (٦٠٠٠ميجا وات)، وهو واحد من بين ثلاثة سدود تخطط إثيوبيا لتشيدها على النيل الأزرق باجمالى سعة تخزينية ٢٠٠مليار م٣ ,ويقع في منطقة بنى شنقول– جوموز على بعد مابين (٢٠–٤٠ كم) من الحدود السودانية الإثيوبية، التي يصل متوسط الأمطار في هذه المنطقة نحو ٨٠٠ ملم/سنة، على ارتفاع (٥٠٠– ٦٠٠م) فوق سطح البحر، ويتيح السد تخزين هذه المياه

(١) د.زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل_أزمة سد النهضة مرجع سبق ذكره، ٤١٦، ٤١٧.

الساقطة على الأراضي الإثيوبية مما يجلعه سد لتخزين المياه أكثر من أنه سد لتوليد الكهرباء(١).

التكلفة المعلنة لإنشاء السد هو ٤.٨ مليار دولار، وستتكفل الحكومة الإثيوبية بتمويل ٣ مليار دولار على هيئة سندات تباع للشعب والعاملين في الخارج ومن المتوقع ارتفاع التكاليف إلى ٨ مليار دولار، ورفض البنك الدولي تمويل سد النهضة وأعلن أنه لن يقوم بتقديم أي مساعدات مالية أو فنية إلا بعد موافقة دول الحوض، حيث أن السياسة التمويلية للبنك الدولي تقوم على أساس وجوب الاخطار المسبق لدول الحوض، كما يرفض تمويل السدود الكبيرة التي يترتب عليها أضرار كبيرة (٢).

وتجدر الاشاره الى أن هناك تدخلات كثيرة للمساس بالأمن المائي المصري فإثيوبيا على دعم وتمويل خارجي لتنفيذ مخططاتها لبناء وتشيد السدود، فالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل باعتبارهم من القوى الخارجية المؤثرة في النظام الإقليمي لحوض نهر النيل، تلعبان دوراً محفزاً للصراع المائي في الحوض سواء بشكل مباشر أو غير مباشر تحقيقاً لمصالحها الوطنية في تلك المنطقة ,فالبعثة التي أرسلتها أمريكا ١٩٥٨ والتي وضعت مخططاً لبناء ٣٣ مشروعاً وسداً كان هدفه في الأساس هو الاضرار بالمصالح المائية المصرية، كما تسعى إسرائيل إلى بلوغ هدفيين من تحركها السياسي وتغلغلها في المنطقة، ١- الحصول على حصة مائية ثابتة من إيراد النيل

(١) احمد جاجان عباب، تأثير سد النهضة الإثيوبي العظيم على مستقبل الموارد المائية في كل من مصر والسوادان(دراسة في الجغرافية السياسية)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإنسانية، المجلد ١٣، العدد ٢، كركوك، المجلة صادره عن جامعة كركوك، ٢٠١٨، ص ٢٧٦، ٢٧٧.

(٢) سوسن صبيح حمدان، الدعم الخارجي لإنشاء سد النهضة الإثيوبي وتداعياته على دول حوض النيل، مرجع سابق، ص ١٣٦- ١٣٨.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

السنوي وطرحت عدة مشروعات لتوصيل النيل بإسرائيل مثل (مشروع إليشع كالي الذي طرح في١٩٨٦، ١٩٨٩، ١٩٩١، مشروع يؤر١٩٧٩، ومشروع هيرتزل) ولكن أكد رؤساء مصر أن نهر النيل لن يتعدى الحدود المصرية، ٢- تطويق السياسة المصرية في محيطها الإقليمي من خلال التغلغل السياسي والاقتصادي والعسكري في المنطقة، كما شاركت في تمويل سد النهضة ووقعت إسرائيل وإثيوبيا اتفاقاً يتعلق بتوزيع الكهرباء التي سيتم أنتاجها من سد النهضة وقد بدأت بإنشاء خط نقل إلى كينيا وجنوب السودان، ولاشك أن عقود توزيع الكهرباء تظهر أن إسرائيل جزء أساسي من عمليات وسياسات تشغيل السد(١).

كما تعد ايطاليا أحد المساهمين بالمشروع من خلال شركة سالينى الايطالية المتخصصة في تشييد السدود، والتي تقوم ببناء السد منذ عام ٢٠١١، كما تساهم فرنسا في بناء السد حيث تقوم الشركة الفرنسية (Alstom)بتوريد التوربينات الطاقة بقيمة ١.٨ مليار دولار، كما تعد الصين شريك أساسي في بناء السد فمنذ ٢٠١٣وقعت شركة الطاقة الكهربائية الأثيوبية مع شركة المعدات والتكنولوجيا المحدودة الصينية اتفاقية لإقراض إديس أبابا مايعادل مليار دولار من أجل بناء مشروع خط نقل الطاقة الخاص بالسد، بالاضافة إلى الخبرات البشرية التي تشارك بها الصين، كما قام بنك الصين الصناعي بإقراض إثيوبيا (٥٠٠مليوم دولار) في ٢٠١٠ من أجل إعداد دراسات السد في بدايته لتصبح أكبر دولة مشاركة في بناء السد، كما لعبت الشركات

(١) وسام على كيطان، عبدالامير عباس الحيالي، التدخلات الاجنبية في إثيوبيا وتأثيرها على الأمن المائي في مصر والسودان، مجلة ديالي للبحوث الإنسانية ,العدد ٧٩، ديالي، المجلة صادرة عن جامعة ديالي، ٢٠١٩، ص ١٨٢ – ١٩٨.

الهندسية الصينية دوراً كبيراً في دعم وتمويل السدود الإثيوبية مثل سد تيكيزي، وسد جينال داوا الثالث، وسد شموجا بيدا(١).

من المرجح أن تستفيد الدول المجاورة بما في ذلك السودان وجنوب السودان وكينيا وجيبوتي وإريتريا من الطاقة التي سيولدها السد، ولكن السد له العديد من التأثيرات السلبية على دول المصب يأتي في مقدمتها حجز مليارات الأمتار المكعبة من المياه خلف السد مما يؤدي إلى خفض حصة مصر المائية من ٥٥.٥مليار م٣ إلى حوالي ٤٠ مليار م٣، وسيؤثر ذلك على السعة التخزينية لبحيرة ناصر وعلى إنتاج الكهرباء في السد العالي على الرغم من أنه لا يمثل سوى حصة صغيرة من الكهرباء كما سيزيد من العجز المائي ولاسيما أن احتياجات مصر أكثر مما يأتيها من نهر النيل، كما أن السد سوف يؤدي إلى تقليل مساحات الأراضي الزراعية ويؤثر على معيشة المزارعين في هذه الأراضي، كما أن تراكم كميات كبيرة من الطين والغرين في بحيرة السد سيؤدي إلى حرمان الأراضي الزراعية في مصر والسودان من العناصر الطبيعية لتغذية التربة، وهذه بعض الأضرار التي ستلحق بمصر من جراء بناء السد ولاسيما لو تم ملء الخزان على فترة قصيرة فقد تكون العواقب وخيمة(٢).

وبدأت العمل دون اخطار مصر رسمياً بالدراسات الفنية الخاصة بالسد ومن ثم الحصول على موافقته، وبعد الثورة بدأت عودة الحديث عن بناء سد النهضة الإثيوبي وبدأ العمل فيه بالفعل، الأمر الذي جعل الرئيس الأسبق محمد مرسي بعمل أجتماعاً سري، لوح فيه باحتمالية التدخل

---

[١] وسام على كيطان، عبد الامير عباس الجيالي، مرجع سابق، ص ٢٠٠ وما بعدها.

(٢) سوسن صبيح حمدان، تأثير سد النهضة الإثيوبي على مستقبل الموارد المائية في مصر والسودان، مرجع سابق، ص ٢٩٧وما بعدها.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

العسكري حين قال في تصريحات له" أن دماء المصريين هي البديل لماء النيل، ولن نسمح لأحد أن يهدد شريان حياة المصريين"(١).

لذا سعت مصر إلى حل الأزمة المترتبة على ذلك بتشكيل لجنة ثلاثية دولية بغرض تقييم الدراسات الإثيوبية للسد، والتي قدمت تقريرها في ٢٠١٣ بإدانة إثيوبيا حيث كشف التقرير عن عدم قدرتها على تقييم الأثار السلبية المترتبية على بناء السد نتيجة لتقاعس إثيوبيا عن مدها بتلك الدراسات، وطالبت بإعادة واستكمال الدراسات الانشائية والهيدرولوجية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتم تشكيل لجنة وطنية للخبراء، وتوقفت اجتماعات اللجنة الدولية لفترة لتعود وتستأنف عملها في ٢٠١٤ بسبب عدم موافقة إثيوبيا على المطالب المصرية بضرورة وجود خبراء دوليين ضمن اللجنة المشرفة على الدراسات لضمان الحيادية، وأعقب ذلك توقيع أعلان المبادئ بين الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا في الخرطوم في مارس ٢٠١٥.

وبعد توقيع أعلان المبادئ، تصاعدت المفاوضات بين الشد والجذب بين جميع الأطراف إلا أن المفاوضات في هذا الشأن مازالت مستمرة، وأعلن الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في ١٨ نوفمبر ٢٠١٧ "أنه يحذر من المساس بحصة بلاده من المياه ويقول نتفهم التنمية في إثيوبيا وهو أمر مهم، لكن أمام التنمية هذه المياه تساوي لنا حياة أو موت شعب"، وفي ١٨ يناير ٢٠١٨ قال رئيس الوزراء الإثيوبي ديسالين "إنه لن يعرض مصلحة الشعب المصري للخطر بأي شكل من الأشكال"، وكان من أبرز نقاط الخلاف بين الدولتين هي فترة ملء السد وكيفية تشغله، حيث تطالب مصر أن تمتد فترة ملء السد إلى عشرة سنوات مع الأخذ في الاعتبار سنوات

(١) سوسن صبيح حمدان، الدعم الخارجي لإنشاء سد النهضة الإثيوبي وتداعياته على دول حوض النيل، مرجع سابق، ص ١٣٥.

الجفاف، بينما تتمسك إثيوبيا بأربع إلى سبع سنوات وذلك بدلاً من سنتين إلى ثلاث وذلك لحاجتها لتعويض أكثر فورية لاستثماراتها الكبيرة(١).

وفي أكتوبر ٢٠١٩ شدد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أن الدولة بكافة مؤسساتها ملتزمة بحماية مياه النيل، ومستمرة في اتخاذ ما يلزم من إجراءات على الصعيد السياسي وفي إطار محددات القانون الدولي لحماية هذه الحقوق، وفي ٢٢أكتوبر جاءت تصريحات صادمة منسوبة إلى رئيس وزراء إثيوبيا أبي أحمد أمام أعضاء البرلمان أنه لا توجد قوة يمكنها منع إثيوبيا من بناء السد وأنه يستطيع حشد الملايين على الحدود في حالة حدوث حرب، وأعلنت مصر رسمياً عن تعثر المفاوضات، ومطالبته بالإستعانة بوسيط دولي، ونفت إثيوبيا وجود تعثر كما اعترضت على الوساطة، وتبادلت مصر وإثيوبيا الاتهامات والتصريحات التي جاءت تصعيدية وتهديدية(٢).

عند هذا الحد تدخلت الولايات المتحدة للحاجة إلى كسر الجمود حيث سعت مصر إلى تدخل الولايات المتحدة وسط آمال بانفراجة خلال المفاوضات، حيث طلب الرئيس عبدالفتاح السيسي من الرئيس دونالد ترامب التوسط في النزاع، الذي كانت إثيوبيا في البداية مترددة في قبولة. وأتهمت إثيوبيا الولايات المتحدة بتجاوز دورها كمراقب محايد بعد أن قالت الولايات

(١)بي بي سي عربي، سد النهضة: أبرز المحطات التي مرت بها أزمة السد بين مصر وإثيوبيا والسودان , https://www.bbc.com/arabic/middleeast-٥١٢٨٢٣١٠ تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/٤/١.

(٢)BBC News-Egypt Dam row: The Trouble over a giant Nile dam: https://www.bbc.co.uk/news/world-africa-٥٠٣٢٨٦٤٧ تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/٤/١.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

المتحدة أن السد لا يجب أن يكتمل بدون اتفاق، لكن وزير خارجيتها أعلن أن إثيوبيا ستواصل حضور المحادثات(١).

وفي نوفمبر ٢٠١٩، صدر بيان مشترك عن الدول الثلاث جاء فيه أنه تقرر عقد أربعة اجتماعات عاجلة للدول الثلاث، على مستوى وزراء الموارد المائية وبمشاركة ممثلي الولايات المتحدة والبنك الدولي، تنتهي بالتوصل إلى اتفاق حول ملء وتشغيل سد النهضة خلال شهرين بحلول منتصف يناير ٢٠٢٠(٢).

وانتهى الاجتماع الرابع الموارد المائية والوفود الفنية من الدول الثلاث بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا ٩يناير ٢٠٢٠، بمشاركة البنك الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية، واعلنت مصر وإثيوبيا إنه أنتهى بدون اتفاق، وبعد أنتهاء أخر جولات المحادثات أتهم السيد سيليشى بيكيلي وزير المياه الإثيوبي أن مصر لا تمتلك أي نية للتوصل إلى اتفاق، لأن مصر أقترحت فترة أطول حتى لا ينخفض مستوى النهر بشكل كبير وخاصة في المراحل الأولى لملئ الخزان وهي من ١٢إلى ٢١ عاماً، وقال هذا غير مقبول نهائياً(٣).

---

(١)BBC News– Nile Dam: Ethiopai calls US view "totally unacceptable" :https://www.bbc.co.uk/news/world-africa-٥٠٣٢٨٦٤ تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/٤/١.

(٢) بي بي سي عربي، سد النهضة: انتهاء مفاوضات واشنطن وإعلان متوقع عن اتفاق شامل برعاية أمريكية قبل نهاية الشهر الجاري https://www.bbc.com/arabic/middleeast-٥١٥٠٣١٣٢ تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/٤/١.

(٣)BBC News–Egypt Dam row: The Trouble over a giant Nile dam: https://www.bbc.co.uk/news/world-africa-٥٠٣٢٨٦٤٧ مرجع تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٠/٤/١٦، سبق ذكره.

واستضافت واشنطن في الفترة من ١٣ الى ١٥ يناير ٢٠٢٠ وفود الدول الثلاث لتقييم نتائج الاجتماعات الأربع السابقة، وخرجت المفاوضات بتوافق مبدئي على إعداد خارطة طريق، تتضمن بنود أهمها بالنسبة لمصر تنظيم ملء السد خلال فترات الجفاف والجفاف الممتد، وفي ٢٨يناير تستضيف وفود الدول الثلاث مجدداً، بحضور ممثلين عن وزارة الخزانة الأمريكية والبنك الدولي، وتستمر المفاوضات حتى الآن على أمل إيجاد حل لهذه الأزمة والوصول إلى اتفاق نهائي ومنع هذه الدول من الدخول في حرب (١).

وأكد وزير الموارد المائية المصري محمد عبدالعاطي ٢يوليو ٢٠٢٠، أن هناك لجنة دولية أكدت وجود مشكلات في أمان سد النهضة الإثيوبي وطلبت من إثيوبيا تعديلات في تصميم السد، وأن هناك ثلاث مراحل في تعديلات تصميمات السد ,بينما إثيوبيا لمتفرج سوى عن المرحلة الأولى فقط ولم تعط مصر أو السودان المرحلة الثانية أو الثالثة من أجل الاطلاع عليها، كما تم التأكيد على أن مصر والسودان لا تعرفان ما تم تنفيذه في إثيوبيا فيما يتعلق بالتصميمات التي تضمن أمان السد(٢).

وفي مايو ٢٠٢٠ أعلن وزير المياه الإثيوبي(سيليشي بيكيلي) بدء ملء سد النهضة بما يتماشى مع العملية الطبيعية وأن بناء السد وملء المياه يسيران جنباً إلى جنب، وتأتي تعليقاته بعد أن أظهرت صور الأقمار الصناعية الملتقطة بين ٢٧و ١٢ يوليو زيادة مطردة في كمية المياه التي

---

(١)بي بي سي عربي، سد النهضة: انتهاء مفاوضات واشنطن وإعلان متوقع عن اتفاق شامل برعاية أمريكية قبل نهاية الشهر الجاري https://www.bbc.com/arabic/middleeast-٥١٥٠٣١٣٢ ,مرجع سبق ذكره، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٠/٤/١٦.

(٢) سكاي نيوز عربي، مصر تكشف مفأجأة بشأن سد النهضة وتحذر بشدة ؛ www.skynewsarabia.com تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢١/١/٧.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

يحتجزها السد، وأعلنت مصر أن ردها سوف يكون سياسياً، وطلبت من الحكومة الإثيوبية إيضاحاً عاجلاً ,وكان ذلك على إثر استمرار الخلافات حول القضايا الرئيسية بشأن قواعد ملء وتشغيل سد النهضة في محادثات يوليو ٢٠٢٠ التي استمرت ١١ يوماً برعاية الاتحاد الإفريقي وبحضور وزراء المياه الدول الثلاث وممثلي الدول والمراقبين١,ونتيجة لكل هذا التصلب في المباحثات أحالت مصر في يونيو الأزمة إلى مجلس الأمن ورفضت إثيوبيا إحالة مصر الملف إلى مجلس الأمن، وذكرت مصر أنها اتخذت هذا القرار على ضوء تعثر المفاوضات وفقاً للمادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة التي تجيز للدول الأعضاء أن تنبه المجلس إلى أي أزمة من شأنها أن تهدد الأمن والسلم الدوليين(٢).

وعلى إثر هذا التعقيد في المباحثات صرح الرئيس ترامب في أكتوبر ٢٠٢٠ مع رئيس وزراء السودان عبدالله حمدوك" أن الوضع خطير للغاية لأن مصر لن تكون قادرة على العيش بهذه الطريقة وسينتهى بهم الأمر بتفجير السد"، وقد أثارت كلمات دونالد ترامب غضب إثيوبيا بعدم الرضوخ لأي اعتداءات من أي نوع، وقال مكتب رئيس الوزراء الإثيوبي "أن الإثيوبيين لم يركعوا أبدا طاعة لأعدائهم، وإنه لن يمنعهم أي زلزال من استكمال بناء السد"(٣).وحتى نهاية ٢٠٢٠ لم يحث أي تقدم في المباحثات ولم تسفر عن أي اتفاق بشأن سد النهضة بل كل يوم يزداد الأمر سوءاً وتتسع هوه الخلاف بين الدول الثلاث.

---

(١) BBC News, River Nile dam: Reservoir filling up, Ethiopia confirms, www.bbc.com تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢١/١/٧.

(٢)العربية، مصر تحيل أزمة سد النهضة لمجلس الأمن وإثيوبيا ترفض , www.alarabiy.net ,تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢١/١/٧.

(٣) بي بي سي عرب، سد النهضة: إثيوبيا تتهم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالتحريض على الحرب , www.bbc.comتاريخ زيارة الموقع ٢٠٢١/١/٧.

المطلب الثاني

السياسات التى اتخذتها مصر تجاه سد النهضة

كما سبق ان ذكرنا ان اثيوبيا شرعت فى بناء سد النهضة ووضع حجر الاساس فى هذا المشروع فى ابريل عام ٢٠١١، اى بعد قيام ثورة يناير بحوالى ٣ شهور، وكانت مصر فى ذلك الوقت فى اوج عثرتها وتخبطها السياسى فى شئونها الداخلية، حيث كانت تعمل على انشاء نظام سياسى جديد واعادة هيكلة وترتيب كافة شئونها الداخلية، ومن ثم فان تعاقب الانظمة السياسية المختلفة على مصر ادى الى حالة من التخبط وعدم وضوح الرؤية الكلية للتعامل مع الازمة.

وتجدر الاشارة الى تعاقب على مصر اربعة انظمة سياسية مختلفة آنذاك ، المرحلة الاولى حيث كانت فترة انتقالية الى ان يتم انتخاب رئيس مرة اخرى للبلاد، والمرحلة الثانية حيث تولى زمام الامور جماعة الاخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة – الحزب الحاكم انذاك – والمرحلة الثالثة حيث دخلت البلاد فى مرحلة انتقالية مرة ثانية عقب ثورة ٣٠ يونيو ، والمرحلة الرابعة المتمثلة فى النظام القائم الحالى تحت رئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسى .

والوقع أنه السياسة الخارجية المصرية اعتمدت ومنذ البداية على التركيز في المناقشات على تحقيق المنفعة المتبادلة بعدم الضرر بين دول الشبكة بشكل عام وبينها وبين أثيوبيا على وجه الخصوص والعمل على تحقيق المصلحة للجميع، وايضا تمسكها الكامل بحق شعبها المكتسب والتاريخي في مياه النيل مع حرصها في الوقت نفسه على استمرار دعم مختلف جوانب التنمية في منطقة حوض النيل .

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

والواقع أنه عقب ثورة ٣٠ يونيو اتخذت مصر منحى تفاوضى هام فى التعامل مع أزمة سد النهضة استنادا الى القواعد الحاكمة القائمة على تنمية العلاقات الثنائية بينها وبين أثيوبيا والتشارك في مواجهة التحديات التي تواجه القارة الافريقية وتوسيع أطر التعاون وتكامل الأهداف والسعي لإيجاد رؤية مشتركة بين مصر وأثيوبيا لحل تداعيات إنشاء سد النهضة . والتركيز في المناقشات على أسس المنفعة المتبادلة بعدم الضرر والعمل على تحقيق المصلحة للجميع ، بغية التوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن بشأن سد النهضة، على نحو يمكن إثيوبيا من تحقيق التنمية الاقتصادية التي تصبو إليها وزيادة قدراتها على توليد الكهرباء التي تحتاجها، أخذًا في الاعتبار مصالح دولتي المصب مصر والسودان، وعدم إحداث ضرر لحقوقهما المائية(١).

جدير بالذكر أيضا أن السياسة الخارجية المصرية اعتمدت على تحقيق اتفاق المبادئ الذي وقع عليه رؤساء الثلاث دول مصر والسودان وأثيوبيا في مارس ٢٠١٥ بوصفه ملمحًا هامًا من ملامح التعاون وبناء الثقة بين الدول الثلاث ،وعليه سنحاول توضيح تفاصيل المراحل المختلفة كلا على حدى مع التركيز على المرحلة الاخيرة، حيث كانت بها خطوات وسياسات مؤثرة اكثر من سابقيها.

(١) انظر الموقع الرسمى للهيئة العامة للاستعلامات ، مقال بعنوان " مصر وسد النهضة " ، ١٦ يونييو ٢٠٢٢.

أولاً مفاوضات عام ٢٠١١([1])

سبق أن ذكرنا أنه بحلول الرابع عشر من مايو عام ٢٠١٠ قامت كل من إثيوبيا، تنزانيا، أوغندا ,رواندا، كينيا بالتوقيع المنفرد على اتفاقية عنتيبى أو ماتسمى بالاتفاقية الإطارية وبحلول ابريل عام ٢٠١١ أعلنت اثيوبيا عزمها فى بناء سد النهضة واقترح رئيس الوزراء الأثيوبي تشكيل لجنة فنية ثلاثية مشتركة تتضمن وزراء المياه في الدول الثلاث للالتقاء ودراسة موضوع السدود من جميع جوانبها والتوصل الى رؤية مشتركة بشأن هذه القضية، وبحث آلية تشغيل السد، واتفاق يكون بمثابة صيغة مرضية لكل الأطراف.

وقد بدأت أولى اجتماعات اللجنة الفنية فى الفترة من ٢٨-٢٩ نوفمبر ٢٠١١، ثم دخلت مصر سلسلة من جولات المحادثات المصرية السودانية الاثيوبية اتسمت بالشد والتعنت الاثيوبي وقد انتهت إلى الاحتكام لبيت خبرة عالمي لتقييم السد وتحديد آثاره وتداعياته وهي المرحلة التي انتهت في مارس ٢٠١٥، ومرت بالعديد من المراحل بدأت بالاتفاق على تشكيل لجنة الخبراء الدوليين لتقييم المشروع، وقد تشكلت من خبيرين من السودان، وخبيرين من مصر، اربعة خبراء دوليين في مجالات هندسة السدود وتخطيط الموارد المائية والاعمال الهيدرولوجية والبيئة والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للسدود من ألمانيا وفرنسا وجنوب أفريقيا.

(١) انظر اسماء نصار ، ٤٨ شخصية تشارك فى وفد الدبلوماسية الشعبية ل " اثيوبيا " ، اليوم السابع ، ٢٩ ابريل ٢٠١١، فاطمة الضوى ، مسئولون اثيوبيون سد النهضة لن يضر بمصالح مصر المائية ، موقع البديل ، ٣٠ ابريل ٢٠١١ ، ايمن السيد عبد الوهاب ، القوة الناعمة : دور المجتمع المدنى المصرى تجاه حوض النيل ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد ٤٨ ، العدد ١٩١ ، يناير ٢٠١٣ ، ص ٨٦، جوزيف رامز امين ، مرجع سابق ، ص ٦٧ – ٦٨ ، ابرز مواقف اللجنة الثلاثية لحل ازمة " سد النهضة " ، جريدة الوطن ، ٢٣ مارس ٢٠١٥

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

ثانيا مفاوضات عام ٢٠١٤([1])

بحلول ٢٨ يونيو ٢٠١٤ صدر اعلان مالابو ([2])على هيئة بيان مشترك، عقب لقاء مطول بين الرئيس عبد الفتاح السيسي، ورئيس الوزراء الإثيوبي، هايلي مريم ديسالين، ونص على أن الطرفين قد قررا تشكيل لجنة عليا تحت إشرافهما المباشر لتناول كل جوانب العلاقات الثنائية والإقليمية في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، كما أكد الطرفان محورية نهر النيل كمورد أساسي لحياة الشعب المصري ووجوده، وكذلك إدراكهما لاحتياجات الشعب الإثيوبي التنموية، وفيما يتعلق باستخداماتهما المائية، فقد تم النص علي عدد من المبادئ أهمها

([1]) انظرهند خليفة ، رؤساء مصر وإثيوبيا.. من صداقة "ناصر" إلى فضيحة "مرسي" ، بوابةالفجر ، ٢٣ مارس ٢٠١٥ ، قرار إثيوبى "مفاجئ" ببدء تحويل مجرى النيل الأزرق.. إيذانا بالبدء الفعلى فى بناء سد النهضة ، صحيفة ٢٥ يناير فجر الحرية ، ٢٨مايو، ٢٠١٣، احمد البهنساوى وصالح ابراهيم ،الرئاسة: قرار إثيوبيا بتحويل مجرى النيل ليس له تأثير سلبي على مصر ، جريدة الوطن ، ٢٨ مايو ٢٠١٣، هانى رسلان ، رؤية نقدية لادارة ازمة سد اثيوبيا ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد ٥٠ ، العدد ١٩٩ ، يناير ٢٠١٥، حمدى عبد الرحمن ، ماذا بعد التصعيد الاثيوبى .. الخيارات المصرية تجاه سد النهضة ! ، معهد العربية للدراسات ، ١٠ يونيو ٢٠١٣، احلام حسنين ، سد النهضة والأنظمة الأربعة.. تنوعت الأخطاء والكارثة واقعة ، موقع مصر العربية ، ٢ مارس ٢٠١٥ .

(٢) نص اعلان مالابو على المبادىء التالية :

١- احترام مبادئ الحوار والتعاون كاساس لتحقيق المكاسب المشتركة وتجنب الاضرار ببعضهم البعض.
٢- اولوية اقامة مشروعات اقليمية لتنمية الموارد المائية لسد الطلب المتزايد على المياه ومواجهة النقص.
٣- احترام مبادئ القانون الدولى.
٤- الاستئناف الفورى لعمل اللجنة الثلاثية حول سد النهضة بهدف تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية، واحترام نتائج الدراسات المزمع اجراؤها خلال مختلف مراحل مشروع السد.
٥- التزام الحكومة الاثيوبية بتجنب اى ضرر محتمل من سد النهضة على استخدامات مصر من المياه.
٦- التزام الحكومة المصرية بالحوار البناء مع اثيوبيا والذى ياخذ احتياجاتها التنموية وتطلعات شعب اثيوبيا فى الحسبان.
٧- التزام الدولتين بالعمل فى اطار اللجنة الثلاثية بحسن النية وفى اطار التوافق.

انظر هانى رسلان ، مرجع سابق ، ص ١٣٤.

التزام الحكومة الإثيوبية بتجنب أي ضرر محتمل من سد النهضة علي استخدامات مصر من المياه، والتزام الحكومة المصرية بالحوار البناء مع إثيوبيا، والذي يأخذ احتياجاتها التنموية، وتطلعات شعب إثيوبيا في الحسبان، فضلا عن التزام الدولتين بالعمل في إطار اللجنة الثلاثية بحسن النية، وفي إطار التوافق([1]).

وفي أغسطس ٢٠١٤ عقد الاجتماع الرابع على مستوى وزراء الري في البلدان الثلاث في الخرطوم بعد ثمانية أشهر من الانقطاع، تم خلالها الاتفاق على آلية لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية بشأن سد النهضة، وصدر بيان الختامي برعاية السودان، نص على تشكيل لجنة خبراء رباعية من الدول الثلاث بجانب الاستعانة بشركة استشارية دولية لإجراء الدراستين الإضافيتين للسد.

والواقع أنه عقدت أيضاً مجموعة من الجولات **خلال عامي ٢٠١٤-٢٠١٥** تم خلالها صياغة الشروط المرجعية للجنة الفنية الوطنية وقواعدها الاجرائية، والاتفاق على المعايير العامة لتقييم واختيار الشركات الاستشارية الدولية الموكل إليها أعمال الدراسات الفنية، حيث تم الاتفاق على ٧ مكاتب استشارية عالمية واختيار واحد من بينهم لتنفيذها.

ثالثا مفاوضات ٢٠١٥

الواقع أنه في **٢٣ مارس ٢٠١٥** عقدت جولة في الخرطوم وقعت خلالها الدول الثلاث إعلان المبادئ الذي يحدد إطار التزامات وتعهدات تضمن التوصل إلى اتفاق كامل يشمل ١٠ مبادئ أساسية تتسق مع القواعد العامة في مبادئ القانون الدولي الحاكمة للتعامل مع الانهار الدولية بجانب ارفاق ورقة شارحة حول إيجابيات الاتفاق وانعكاساته على علاقات الدول الثلاث، وتمثل

(١) انظر الموقع الرسمى للهيئة العامة للاستعلامات ، مقال بعنوان " مصر وسد النهضة " ، ١٦ يونيو ٢٠٢٢.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

هذه الوثيقة الجسر الواصل بين أطراف القضية للوصول إلى اتفاقات تفصيلية بين الدول الثلاث حول القضايا المرتبطة بالسد ([1]).

وبحلول ٢٢ يوليو ٢٠١٥ تم عقد جولة لاجتماعات اللجنة الفنية في الخرطوم، وأصدرت بيانا يتضمن قواعد وأطر عمل المكتبين الاستشاريين الدوليين معًا في إجراء الدراسات المطلوبة لسد النهضة الإثيوبي وحددت موعد ١٢ أغسطس ٢٠١٥ لاستلام العرض الفني المعدل.

وفي نوفمبر ٢٠١٥ عقدت الجولة التاسعة للجنة الوطنية لسد النهضة الأثيوبي في القاهرة لبحث سبل دفع مسار الدراسات الموصي بها في تقرير لجنة الخبراء الدوليين بخصوص تحديد تأثيرات سد النهضة الإثيوبي على كل من مصر والسودان، وبحث النقاط الخلافية بين الشركتين الاستشاريتين التي تم توضيحها للدول الثلاث ورفع نتائج الاجتماعات الى الوزراء بالدول الثلاث للاعتماد واستعراض البدائل المختلفة المقدمة من خبراء الدول الثلاث لحل الخلافات، حيث رفضت مصر قيام شركة بمفردها بتنفيذ الدراسات الفنية الخاصة وفقا لما تم الاتفاق عليه بين الوزراء في الجولة الخامسة للجنة الوطنية الثلاثية التي عقدت في أديس أبابا في ابريل ٢٠١٥ ، وهو اختيار شركتين " بي . ار. ال " الفرنسية و" دلتارس الهولندية " لتنفيذ الدراسات بنسبة ٧٠ % للأولى و ٣٠ % للثانية.

وخلال ديسمبر ٢٠١٥ تم عقد اجتماعات لبحث الشواغل المصرية من سد النهضة وأسفرت عن التوقيع على وثيقة الخرطوم والتي تعد وثيقة قانونية وملزمة للدول الثلاث والتي تضمنت الرد على جميع الشواغل التي أثارتها الدول الثلاث، وتم الاتفاق على الشركات الدولية التي ستجرى الدراسات الفنية لسد النهضة الإثيوبي، فضلا عن الاتفاق على الاستمرار في إجراءات بناء الثقة بين الدول الثلاث.

([1]) انظرالموقع الرسمى للهيئة العامة للاستعلامات ، مقال بعنوان " مصر وسد النهضة " ، ١٦ يونييو ٢٠٢٢.

رابعاً مفاوضات ٢٠١٦

الواقع أنه فى السادس من يناير عام ٢٠١٦ تم عقد اجتماعات فنية في أديس أبابا لدراسة المقترح المصري بزيادة فتحات تصريف المياه خلف سد النهضة من إثنان إلى أربعة بوابات لتمرير المياه تحت جسم السد، وذلك بحضور استشاري من شركة "سالينى" الإيطالية المنفذة للسد، وفى الثامن من يناير من ذات الشهر أعلن مسئول العلاقات العامة بوزارة المياه الاثيوبية رفض بلاده للمقترح المصري بزيادة فتحات المياه في سد النهضة، مشيراً الى أن الفتحتين الحاليتين في السد تتيح ما يكفي من المياه لدولتي المصب "مصر والسودان".

وبحلول فبراير من ذات العام تم عقد اجتماع على مستوي الخبراء من الدول الثلاث مع الشركتين الفرنسيتين BRL و Artelia والمنوط بهما أعداد الدراسات الخاصة بمدى تأثير السد على مصر والسودان حيث تم مناقشة العرض الفني المشترك المقدم من الشركتين الفرنسيتين (بي ارل ال) و(ارتيليا) بواسطة خبراء اللجنة الثلاثية الوطنية للدول الثلاث.

خامساً مفاوضات ٢٠١٧

في أكتوبر ٢٠١٧ عقد الاجتماع الوزاري للدول الثلاث لمناقشة التقرير الاستهلالي للمكتب الاستشاري الفرنسي، المكلف بتنفيذ الدراسات الفنية ، وفي نوفمبر ٢٠١٧ استضافت القاهرة الاجتماع الوزاري للجنة الفنية الثلاثية لم يتوصل فيه إلى اتفاق بشأن اعتماد التقرير الاستهلالي الخاص بالدراسات، على الرغم من موافقة مصر المبدئية على التقرير الاستهلالي على ضوء أنه جاء متسقاً مع مراجع الإسناد الخاصة بالدراسات، والتي تم الاتفاق عليها بين الدول الثلاث، إلا

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

أن طرفي اللجنة الأخرين لم يبديا موافقتهما على التقرير وطالبا بإدخال تعديلات على التقرير تتجاوز مراجع الإسناد المتفق عليها.

سادساً مفاوضات ٢٠١٨

في يناير ٢٠١٨، اقترحت مصر على إثيوبيا مشاركة البنك الدولي في أعمال اللجنة الثلاثية، لتمتعه بخبرات فنية واسعة، تمكنه من تيسير عمل اللجنة الثلاثية، وذكرت الخارجية المصرية، أن رئيس الوزراء الإثيوبي هايلي ماريام ديسالين رئيس رفض المقترح المصري، كما لم يتفاعل السودان حتى مع المبادرة المصرية ولم يقدم رأيا واضحا ورد فعل واضح تجاهها.

وعلى هامش قمة الاتحاد الأفريقي الـ ٣٠ في العاصمة الإثيوبية اجتمعت كل من مصر وإثيوبيا والسودان، وأعلن سامح شكري وزير الخارجية المصرية أنه تم الاتفاق على الانتهاء من الدراسات الفنية الخاصة بسد النهضة خلال شهر واحد.

وبحلول أبريل ٢٠١٨ عقد الاجتماع التساعي الاول في الخرطوم بمشاركة وزراء الخارجية والري ومديري المخابرات بجانب الخبراء والفنيين بالدول الثلاث، وتضمنت المباحثات النقاط الخلافية في التقرير الاستهلالي المقدم من المكتب الاستشاري ولكن لم تسفر عن مسار محدد ولم تؤت بنتائج محددة يمكن الإعلان عنها. وفي مايو ٢٠١٨ عقد الاجتماعي التساعي الثاني بأديس أبابا، وجرى الاتفاق على توجيه ملاحظات الدول إلى المكتب الاستشاري بشأن التقرير الاستهلالي، وعقد القمة الثلاثية كل ٦ أشهر، وإنشاء صندوق للاستثمار المشترك، وتشكيل مجموعة علمية مستقلة لتحقق التقارب حول السد، ووضع مسار لضمان استكمال الدراسات، ومقترحات جديدة لدعم المسار الفني، وإجراءات جادة لتعزيز التعاون وبناء الثقة.

وفي يونيو ٢٠١٨ جاءت أول زيارة للقاهرة يقوم بها رئيس الوزراء الإثيوبي منذ توليه منصبه، اتفق الرئيس المصري ورئيس وزراء إثيوبيا على تبني "رؤية مشتركة" قائمة على احترام حق البلدين في تحقيق التنمية بدون المساس بحقوق الطرف الآخر، وتحدث السيسي عن اهتمام من القطاع الخاص المصري لزيادة استثماراته في السوق الإثيوبي، فيما قال رئيس الوزراء الإثيوبي أن بلاده ملتزمة "حسن الجوار" ولا تريد إلحاق الضرر بالشعب المصري.

٢٤ يونيو ٢٠١٨ بدأت في الخرطوم اجتماعات مجموعة العمل البحثية العلمية المستقلة، لمناقشة خيارات واستراتيجيات ملء بحيرة سد النهضة، والتي تضم خبراء وأكاديميين من مصر والسودان وإثيوبيا، استعرضت مصر والسودان ملاحظاتهما حول مقترح قدمته إثيوبيا في اجتماع القاهرة.

سابعاً مفاوضات ٢٠١٩

في مطلع أكتوبر ٢٠١٩وعن نتائج الاجتماع الثلاثي لوزراء الري للدول الثلاث الذي عقد في القاهرة قال الرئيس عبد الفتاح السيسي على مواقع التواصل الاجتماعي أنه لم ينتج عنه أي تطور إيجابي وأضاف ان "الدولة المصرية بكل مؤسساتها مُلتزمة بحماية الحقوق المائية المصرية في مياه النيل، ومستمرة في اتخاذ ما يلزم من إجراءات على الصعيد السياسي وفى إطار محددات القانون الدولي لحماية هذه الحقوق وسيظل النيل الخالد يجري بقوة رابطًا الجنوب بالشمال برباط التاريخ والجغرافيا".

وفي إطار المساعي المصرية لوضع المجتمع الدولي أمام مسئولياته كان الرئيس السيسي قد عرض وجهة نظر مصر تجاه قضية سد النهضة أمام المجتمع الدولي في كلمته أمام الجمعية

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ ٧٤، مؤكدًا أن "مياه النيل مسألة حياة وقضية وجود" وأوضح أن دخول أثيوبيا حاليًا مرحلة ملء السد بشكل أحادي دون وجود اتفاقيات وإطار تنظيمي لتلك المرحلة بمشاركة الدول الثلاثة «مصر والسودان وأثيوبيا» مؤشر خطر، حيث انه يعني تقليل كمية المياه التي تصل إلينا، مما يضر بالمواطن المصري.

ثامنا المفاوضات بوساطة امريكية

أعلن المُتحدث الرسمي بِاسم رئاسة الجمهورية المصرية، عن ترحيب مصر بالتصريح الصادر عن البيت الأبيض بشأن المفاوضات الجارية حول سد النهضة، والذي تضمن دعم الولايات المتحدة لمصر والسودان وإثيوبيا في التوصل لاتفاق يحقق المصالح المشتركة للدول الثلاث، وبمطالبة الولايات المتحدة الأطراف الثلاثة بإبداء حُسن النية للتوصل إلى اتفاق يحافظ على الحق في التنمية الاقتصادية والرخاء وفي الوقت ذاته يحترم بموجبه كل طرف حقوق الطرف الآخر في مياه النيل.

وتلقت مصر دعوة من الإدارة الامريكية، في ظل حرصها علي كسر الجمود الذي وصلت اليه مفاوضات سد النهضة، لاجتماع لوزراء خارجية الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا في واشنطن؛ وهي الدعوة التي قبلتها مصر على الفور اتساقاً مع سياستها الثابتة لتفعيل بنود اتفاق إعلان المبادئ وثقةً في المساعي الحميدة التي تبذلها الولايات المتحدة .

وفي نوفمبر ٢٠١٩ عقدت جولة مباحثات في واشنطن لوزراء خارجية مصر والسودان وإثيوبيا برعاية أمريكية وبحضور ممثلي البنك الدولي، وأكدت مصر على لسان وزير خارجيتها سامح شكري إن الاجتماع أسفر عن نتائج ايجابية من شأنها أن تضبط مسار المفاوضات وتضع لها جدولا زمنيا واضحا ومحددا حيث تقرر عقد أربعة اجتماعات عاجلة لوزراء الري في مصر

والسودان وإثيوبيا بمشاركة ممثلي الولايات المتحدة والبنك الدولي بصفة مراقب تنتهى خلال شهرين للتوصل إلى اتفاق حول ملء وتشغيل السد على أن يتخلل هذه الاجتماعات لقاءان لوزراء الخارجية في واشنطن بدعوة من وزير الخزانة الأمريكي لتقييم التقدم الذى يتم احرازه.

وأصدرت وزارة الخزانة الأمريكية بيان مشترك عن الاجتماعات، والذي أكد على أنه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بحلول ١٥يناير ٢٠٢٠ فان وزراء الخارجية للدول الثلاث سيتفقون على تفعيل المادة العاشرة من اعلان المبادئ الذي تم توثيقه من القيادات السياسية للدول الثلاث في مارس ٢٠١٥ بالخرطوم، والتي تنص على أنه إذا لم تنجح الأطراف المعنية بقضية سد النهضة في حل الخلاف من خلال المشاورات فيمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق أو الوساطة أو إحالة الأمر مرة أخرى لرؤساء الدول أو الحكومة.

وخلال الفترة من ١٥ الى ١٦ نوفمبر٢٠١٩ تم عقد جولة مباحثات في أديس بابا لوزراء الري بمشاركة ممثلي الولايات المتحدة والبنك الدولي كمراقبين تم الاتفاق على استمرار التشاور والمناقشات الفنية حول ملء وتشغيل سد النهضة في اجتماع بالقاهرة ٢و٣ ديسمبر ٢٠٢٠.

وفى ٢ ديسمبر ٢٠١٩ استضافت القاهرة جولة لمفاوضات لاستكمال المناقشات الفنية حول القضايا العالقة بشأن ملء وتشغيل سد النهضة، ضمن أربع جولات تفاوضية تمهيدا للوصول الى اتفاق ثلاثي بحلول ١٥ يناير ٢٠٢٠

وفى التاسع من ديسمبر ٢٠١٩ تم عقد اجتماع وزراء الخارجية والري من مصر والسودان وإثيوبيا في واشنطن في إطار خارطة الطريق التي تم وضعها لمتابعة وتقييم سير المفاوضات الفنية.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

وفي ٢١ ديسمبر ٢٠١٩ انطلق بالعاصمة السودانية الخرطوم الاجتماع الفني الثالث لاستكمال المباحثات بخصوص قواعد الملء والتشغيل لسد النهضة وكذا استكمال المناقشات الفنية حول المسائل الخلافية العالقة والتعامل مع حالات الجفاف والجفاف الممتد وحالة إعادة الملء. ولخص وزير الموارد المائية والري المصري الموقف المصري في كلمته بالجلسة الافتتاحية "إن مصر تضع في الاعتبار المخاوف التي عبرت عنها إثيوبيا وإننا على استعداد لإعادة النظر في جوانب معينة لمعالجة هذه المخاوف، مشيرا إلى أن هذا يدل على مرونة مصر والتزامنا بالعمل مع إخواننا وشركائنا في إثيوبيا لتمكينهم من تحقيق أهدافهم التنموية من خلال توليد الطاقة الكهرومائية من السد بسرعة وبشكل مستدام"، وأن مصر أعدت اقتراحًا شاملاً يتضمن قواعد لتشغيل سد النهضة التي تحافظ على وظائفها مع حماية مرونة السد العالي في أسوان يتضمن قواعد مفصلة للتخفيف من الجفاف وإعادة تعبئته بعد الجفاف .

وقد أكد وزير الموارد المائية والري الإثيوبي ان عملية ملء بحيرة سد النهضة تبدأ في شهر يوليو ٢٠٢٠، مضيفا "، الأمر الذي يتطلب توافقا من كافة الأطراف المعنية.

وفي الفترة من ٨ – ٩ يناير ٢٠٢٠ شهدت أديس أبابا، الأربعاء، الاجتماع الرابع؛ لاستكمال المباحثات بخصوص قواعد الملء والتشغيل لسد النهضة، حيث أكدت مصر تمسكها بإمرار ٤٠ مليار متر مكعب من مياه النيل الأزرق سنويًا، باعتباره متوسط إيراد النيل الأزرق أثناء فترات الجفاف والجفاف الممتد، مثلما حدث خلال فترة الجفاف التي تعرض لها النيل خلال الفترة من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٨٧، وأوضحت وزارة الري، أن الجانب الإثيوبي طالب بمرور ٣٥ مليار متر مكعب سنوياً من النيل الأزرق خلال فترات الملء فقط وخلال فترات الجفاف والجفاف الممتد، مع الإشارة إلى أن النيل الأزرق يمثل أحد روافد هضبتي الحبشة والبحيرات، وهو رافد من أربعة روافد رئيسية تغذى نهر النيل .

وقدمت مصر صياغة بديلة لربط السدين "سد النهضة والسد العالي" بما يحقق مصلحة الطرفين، حيث تم تصميم مصفوفة تتضمن الثلاثة مقترحات للدول الثلاث، ويدور النقاش حولها والعمل على تقريب وجهات النظر بينها للتغلب على نقاط الخلاف.

وأشارت وزارة الري المصرية، إلى أن الدول الثلاث لم تتمكن من الوصول إلى توافق حول التصرفات المائية المنطلقة من سد النهضة في الظروف الهيدرولوجية المختلفة للنيل الأزرق، لافتةً إلى عدم وجود إجراءات واضحة من الجانب الإثيوبي للحفاظ على قدرة السد العالي على مواجهة الآثار المختلفة التي قد تنتج عن ملء وتشغيل سد النهضة خاصة إذا واكب ذلك فترة جفاف أو جفاف ممتد لعدة سنوات متتابعة.

تاسعاً مفاوضات ٢٠٢٠

تجدر الإشارة إلى أنه فى العاشر من يناير عام ٢٠٢٠ أصدرت وزارة الخارجية المصرية بيان أكدت فيه أن الاجتماع الوزاري حول سد النهضة الذي عُقد يومي الثامن والتاسع من يناير ٢٠٢٠ في أديس أبابا قد تضمن العديد من المغالطات المرفوضة جملة وتفصيلاً، وانطوى على تضليل متعمد وتشويه للحقائق، وقدم صورة منافية تماماً لمسار المفاوضات ولمواقف مصر وأطروحاتها الفنية ولحقيقة ما دار في هذا الاجتماع وفي الاجتماعات الوزارية الثلاثة التي سبقته والتي عقدت على مدار شهرين لمناقشة قواعد ملء وتشغيل سد النهضة.

وقد أوضحت مصر أن هذه الاجتماعات الوزارية الأربعة لم تفض إلى تحقيق تقدم ملموس بسبب تعنت أثيوبيا وتبنيها لمواقف مغالى فيها تكشف عن نيتها في فرض الأمر الواقع وبسط سيطرتها على النيل الأزرق وملىء وتشغيل سد النهضة دون أدنى مراعاة للمصالح المائية لدول المصب وبالأخص مصر بوصفها دولة المصب الأخيرة، بما يخالف التزامات إثيوبيا القانونية وفق

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

المعاهدات والأعراف الدولية، وفي مقدمتها اتفاق إعلان المبادئ المبرم في ٢٣ مارس ٢٠١٥، وكذلك اتفاقية ١٩٠٢ التي أبرمتها إثيوبيا بإرادتها الحرة كدولة مستقلة، واتفاقية ١٩٩٣ التي تعهدت فيها بعدم إحداث ضرر لمصالح مصر المائية، الا أن إثيوبيا تسعى للتحكم في النيل الأزرق كما تفعل في انهار دولية مشتركة أخرى تتشاطر فيها مع دول شقيقة

وتجدر الاشارة إلى تأكيد مصر أن هذا المنحى الأثيوبي المؤسف قد تجلى في مواقفها الفنية ومقترحاتها التي قدمتها خلال الاجتماعات الوزارية، والتي تعكس نية أثيوبيا ملء خزان سد النهضة دون قيد أو شرط ودون تطبيق أية قواعد توفر ضمانات حقيقة لدول المصب وتحميها من الأضرار المحتملة لعملية الملىء. بالإضافة إلى أن سبب رفض إثيوبيا تصريف الإيراد الطبيعي أثناء عملية تشغيل سد النهضة يرجع الى نيتها لتوظيف هذا السد والذي يستهدف فقط توليد الكهرباء لإطلاق يدها في القيام بمشروعات مستقبلية واستغلال موارد النيل الأزرق بحرية تامة دون الاكتراث بمصالح مصر المائية وحقوقها التي يكفلها القانون الدولي.

الواقع أن مصر انخرطت في هذه المفاوضات بحسن نية وبسياسة تعكس رغبتها الصادقة في التوصل لاتفاق عادل ومتوازن يحقق المصالح المشتركة لمصر ولأثيوبيا. وقد انعكس هذا في الأفكار والنماذج الفنية التي قدمتها مصر خلال الاجتماعات والتي اتسمت بالمرونة والانفتاح. فبعكس ما ورد في بيان وزارة الخارجية الأثيوبية الذي زعم أن مصر طلبت ملىء سد النهضة في فترة تمتد من ١٢ إلى ٢١ سنة، فإن مصر لم تُحدد عدد من السنوات لملء سد النهضة، بل أن واقع الأمر هو أن الدول الثلاث اتفقت منذ أكثر من عام على ملىء السد على مراحل تعتمد سرعة تنفيذها على الإيراد السنوي للنيل الأزرق، حيث أن الطرح المصري يقود إلى ملء سد النهضة في ٦ أو ٧ سنوات إذا كان إيراد النهر متوسط أو فوق المتوسط خلال فترة الملء، أما

في حالة حدوث جفاف، فإن الطرح المصري يمكن سد النهضة من توليد ٨٠% من قدرته الإنتاجية من الكهرباء، بما يعني تحمل الجانب الأثيوبي أعباء الجفاف بنسبة ضئيلة .

وخلافاً لما تضمنه بيان الخارجية الأثيوبية من مغالطات بشأن مفهوم العجز المائي، فإن مصر اقترحت وضع آليات وقواعد للتكيف مع التغيرات الهيدرولوجية في النيل الأزرق وللتعامل مع سنوات الجفاف التي قد تتزامن مع عملية ملء سد النهضة، بما في ذلك الإبطاء من سرعة الملء وإخراج كميات من المياه المخزنة في سد النهضة للحد من الآثار السلبية لعملية الملء أثناء الجفاف وسد العجز المائي الذي قد تتعرض له دول المصب، مع الحفاظ على قدرة سد النهضة في الاستمرار في توليد الكهرباء بمعدلات مرتفعة، إلا أن أثيوبيا تأبى إلا أن تتحمل مصر بمفردها أعباء الجفاف، وهو الأمر الذي يتنافى مع قواعد القانون الدولي ومبادئ العادلة والإنصاف في استخدامات الأنهار الدولية .

زكم ثم اعربت مصر عن دهشتها من أنه كلما طالبت بضرورة الاتفاق على خطوات فعالة للتعامل مع سنوات الجفاف التي قد تحدث أثناء الملء، تقوم أثيوبيا بالتلويح باستعدادها لملء سد النهضة بشكل أحادي، وهو ما رفضته مصر على مدار المفاوضات باعتباره يمثل مخالفة صريحة لاتفاق اعلان المبادئ لعام ٢٠١٥ ولالتزامات اثيوبيا بموجب قواعد القانون الدولي.

كما تستنكر مصر ما ورد في بيان الخارجية الأثيوبية من مزاعم بأن مصر تسعى للاستئثار بمياه النيل، موضحة أن مثل هذه التصريحات والشعارات الجوفاء، والتي ربما تصدر للاستهلاك المحلي، لا تساعد على خلق البيئة المواتية لتحقيق تقدم في المفاوضات.

وأكدت مصر انها ستشارك في الاجتماع المقرر أن يعقده وزير الخزانة الأمريكي مع وزراء الخارجية والمياه لمصر والسودان وأثيوبيا في واشنطن يومي ١٣ و١٤ يناير ٢٠٢٠، من منطلق

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

التزامها بالعمل الامين من اجل التوصل الى اتفاق عادل ومتوازن وفى إطار سعيها للحفاظ على مصالح الشعب المصري التي لا تقبل التهاون فيها.

وفى الفترة من ١٣ –١٥ يناير ٢٠٢٠ واصلت مفاوضات وزراء الخارجية والري بالدول الثلاث بشأن السد بواشنطن لمناقشة مستجدات المفاوضات الجارية حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة ، وصرح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية أن الاجتماعات تضمنت لقاءات مطولة ومعمقة بين الجانبين المصري والأمريكي تم خلالها شرح الرؤية المصرية للقواعد والآليات التي يتعين أن تحكم ملء وتشغيل سد النهضة، كما أعقب ذلك لقاء مجمع لوزراء الخارجية والري في مصر والسودان وأثيوبيا والوفود المرافقة تم خلاله التباحث حول الأسس والضوابط الفنية اللازمة للتوصل لاتفاق عادل ومتوازن حول ملء وتشغيل سد النهضة .

اجتمع بعد ذلك وزراء الخارجية والموارد المائية في مصر وإثيوبيا والسودان ووفودهم مع وزير الخزانة ورئيس البنك الدولي، الذين شاركوا بصفة مراقبين، في واشنطن العاصمة من١٣ الى ١٥ يناير، أحاط الوزراء علماً بالتقدم المحرز في الاجتماعات الفنية الأربعة بين وزراء الموارد المائية واجتماعيهما السابقين في واشنطن العاصمة ونتائج تلك الاجتماعات والتزامهما المشترك بالتوصل إلى اتفاق شامل وتعاوني ويلائم الظروف ومستدام ومتبادل المنفعة، اتفاق مفيد بشأن ملء وتشغيل سد النهضة الإثيوبي العظيم.

ولتحقيق هذه الغاية، أشار الوزراء إلى النقاط التالية، مع الاعتراف بأن جميع النقاط كانت مسارا لاتفاق نهائي:

- سيتم ملىء السد على مراحل ويتم تنفيذه بطريقة ملائمة وتعاونية تأخذ في الاعتبار الظروف الهيدرولوجية للنيل الأزرق والأثر المحتمل للملء على خزانات النيل في مجرى النهر.

▪ ستتم عملية الملء خلال موسم الأمطار، بشكل عام من يوليو إلى أغسطس، وسوف تستمر في سبتمبر وفقًا لشروط معينة.

▪ ستوفر مرحلة الملء الأولي للسد الإنجاز السريع لمستوى ٥٩٥ متراً فوق مستوى سطح البحر (التراكمي) والتوليد المبكر للكهرباء، مع توفير تدابير التخفيف المناسبة لمصر والسودان في حالة الجفاف الشديد خلال هذه المرحلة.

▪ سيتم تنفيذ المراحل اللاحقة من الملء وفقًا لآلية يتم الاتفاق عليها والتي تحدد الإطلاقات بناءً على الظروف الهيدرولوجية للنيل الأزرق ومستوى السد الذي يتناول أهداف الملء في إثيوبيا ويوفر توليد الكهرباء وتدابير التخفيف المناسبة لمصر والسودان خلال فترات طويلة من سنوات الجفاف والجفاف المطول.

▪ أثناء التشغيل على المدى الطويل، سيعمل السد وفقًا لآلية تحدد الإطلاق وفقًا للظروف الهيدرولوجية للنيل الأزرق ومستوى السد الذي يوفر توليد الكهرباء وتدابير التخفيف المناسبة لمصر والسودان خلال فترات سنوات الجفاف، والجفاف لفترة طويلة.

▪ سيتم إنشاء آلية تنسيق فعالة وأحكام لتسوية النزاعات.

▪ يتفق الوزراء على أن هناك مسؤولية مشتركة بين الدول الثلاث في إدارة الجفاف والجفاف المطول.

▪ وافق الوزراء على الاجتماع مرة أخرى في واشنطن العاصمة يومي ٢٨ و٢٩ يناير لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق شامل بشأن ملء وتشغيل السد، وأنه ستكون هناك مناقشات فنية وقانونية في الفترة المؤقتة.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

▪ يدرك الوزراء الفوائد الإقليمية الهامة التي يمكن أن تنجم عن إبرام اتفاق بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير فيما يتعلق بالتعاون عبر الحدود والتنمية الإقليمية والتكامل الاقتصادي التي يمكن أن تنجم عن تشغيل سد النهضة الإثيوبي الكبير. وأكد وزراء الخارجية من جديد أهمية التعاون عبر الحدود في تنمية النيل الأزرق لتحسين حياة شعب مصر وإثيوبيا والسودان، والتزامهم المشترك بإبرام اتفاق.

وخلال الفترة من ٢٨ إلى ٣١ يناير ٢٠٢٠ بعد جولة استمرت لمدة أربعة أيام في العاصمة الأمريكية واشنطن، جمعت وزراء الخارجية والموارد المائية في مصر والسودان وإثيوبيا برعاية الولايات المتحدة الأمريكية ومشاركة البنك الدولي، صدر بيان مشترك لمصر والسودان وإثيوبيا أشار إلى توصل الوزراء إلى اتفاق حول خطة ملء سد النهضة على مراحل، والآليات والإجراءات التي التعامل مع حالات الجفاف والجفاف الممتد والسنوات الشحيحة أثناء الملء والتشغيل.

كما اتفق الوزراء على أهمية الانتهاء من المفاوضات والتوصل إلى اتفاق حول آلية تشغيل سد النهضة خلال الظروف الهيدرولوجية العادية، وآلية التنسيق لمراقبة ومتابعة تنفيذ الاتفاق وتبادل البيانات والمعلومات، وآلية فض المنازعات، فضلاً عن تناول موضوعات أمان السد واتمام الدراسات الخاصة بالأثار البيئية والاجتماعية لسد النهضة، وكذلك تكليف اللجان الفنية والقانونية بمواصلة الاجتماعات في واشنطن من أجل وضع الصياغات النهائية للاتفاق، على أن يجتمع مجدداً وزراء الخارجية والموارد المائية بالدول الثلاث في واشنطن يومي ١٢ و١٣ فبراير ٢٠٢٠ من أجل إقرار الصيغة النهائية للاتفاق تمهيدا لتوقيعه بنهاية فبراير ٢٠٢٠ .هذا، وقد أعد الجانب الامريكي وثيقة اتفاق حول هذه الموضوعات الثلاثة المشار إليها عاليه، وقد قامت مصر فقط بتوقيعها في نهاية الجلسة.

وخلال الفترة من ٣-٥ فبراير ٢٠٢٠ عقدت اجتماعات اللجان الفنية والقانونية للدول الثلاث من أجل وضع الصياغات النهائية للاتفاق، على أن الاجتماع مجدداً في واشنطن يومي ١٢ و١٣ فبراير ٢٠٢٢٠، لإقرار الصيغة النهائية للاتفاق تمهيدًا لتوقيعه في نهاية فبراير. وفى١٢ فبراير ٢٠٢٠ استضافت واشنطن جولة مفاوضات جديدة، تجمع وزراء الخارجية والري في دول مصر والسودان وإثيوبيا، بمشاركة ممثلين من وزارة الخزانة الأمريكية والبنك الدولي بصفة مراقبين،للتوصل لاتفاق شامل حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة. وأعلن الجانب الأمريكي أنه سيقوم بالمشاركة مع البنك الدولي ببلورة الاتفاق في صورته النهائية وعرضه على الدول الثلاث، وذلك للانتهاء من الاتفاق وتوقيعه قبل نهاية شهر فبراير ٢٠٢٠.

وأكدت وزارة الخزانة الأمريكية أهمية عدم البدء في ملء سد النهضة دون إبرام اتفاق بين مصر وإثيوبيا والسودان، وأعربت عن التقدير لاستعداد مصر للتوقيع النهائي على الاتفاقية، وكذلك توقيع مصر عليها بالأحرف الأولي في نهاية اجتماع واشنطن، كما أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية أن الولايات المتحدة قامت بتسهيل إعداد اتفاق بشأن ملىء وتشغيل السد بناءً علي اقتراحات الوفود الفنية للدول الثلاث، وذكر بيان الخزانة الأمريكية أن الاتفاقية بشكلها الحالي تضع حلولاً لكافة القضايا العالقة حول ملء وتشغيل السد وتتأسس علي المبادئ المتفق عليها بين الدول الثلاث في إعلان المبادئ الموقع في ٢٣ مارس ٢٠١٥ وبالأخص مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول ومبدأ الالتزام بعدم إحداث ضرر جسيم، ومبدأ التعاون؛ وأضافت أننا ندرك أيضاً أن إثيوبيا تواصل مشاوراتها الوطنية وتتطلع إلي اختتام عمليتها في أقرب وقت ممكن لتوفير توقيع الاتفاق، مؤكداً أنه لا ينبغي علي إثيوبيا إجراء الاختبار النهائي وملء السد قبل

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

التوصل إلي اتفاق؛ مشيراً إلي ضرورة الأخذ في الاعتبار قلق سكان المصب في مصر والسودان بسبب العمل غير المكتمل علي التشغيل الآمن للسد في ٩ يونيو ٢٠٢٠ أكدت مصر على ثوابت الموقف المصري في هذا الشأن والتي تتضمن ما يلي:

- مطالبة اثيوبيا بالإعلان بأنها لن تتخذ أي إجراء أحادي بالملء لحين نهو التفاوض والتوصل لاتفاق.
- أن مرجعية النقاش هي وثيقة ٢١ فبراير ٢٠٢٠ التي أعدتها الولايات المتحدة والبنك الدولي بناء على مناقشات الدول الثلاث خلال الأشهر الماضية.
- أن يكون دور المراقبين كمسهلين.
- أن فترة المفاوضات ستكون من ٩–١٣ يونيو ٢٠٢٠ للتوصل الى الاتفاق الكامل للملء والتشغيل.

وقد صرح المتحدث الرسمي باسم وزارة الموارد المائية والري أنه في الوقت الذي أبدت فيه مصر المزيد من المرونة خلال المباحثات وقبلت بورقة توفيقية أعدتها جمهورية السودان الشقيق تصلح لأن تكون أساساً للتفاوض بين الدول الثلاث، فإن أثيوبيا تقدمت، خلال الاجتماع الوزاري الذي عقد يوم ١١ يونيو ٢٠٢٠، بمقترح مثير للقلق يتضمن رؤيتها لقواعد ملء وتشغيل سد النهضة وذلك لكونه اقتراح مخل من الناحيتين الفنية والقانونية.

وكشف المتحدث باسم وزارة الموارد المائية والري عن بعض أوجه العوار في هذا الطرح الأثيوبي الأخير، **ومنها ما يلي:**

أولاً: في الوقت الذي تسعى فيه مصر والسودان للتوصل لوثيقة قانونية ملزمة تنظم ملء وتشغيل سد النهضة وتحفظ حقوق الدول الثلاث، فإن أثيوبيا تأمل في أن يتم التوقيع على ورقة غير ملزمة تقوم بموجبها دولتي المصب بالتخلي عن حقوقهما المائية والاعتراف لأثيوبيا بحق غير

مشروط في استخدام مياه النيل الأزرق بشكل أحادي وبملء وتشغيل سد النهضة وفق رؤيتها المنفردة.

ثانيا: إن الطرح الأثيوبي يهدف إلى إهدار كافة الاتفاقات والتفاهمات التي توصلت إليها الدول الثلاث خلال المفاوضات الممتدة لما يقرب من عقد كامل، بما في ذلك الاتفاقات التي خلصت إليها جولات المفاوضات التي أجريت مؤخراً بمشاركة الولايات المتحدة والبنك الدولي.

ثالثاً: إن الورقة الأثيوبية لا تقدم أي ضمانات تؤمن دولتي المصب في فترات الجفاف والجفاف الممتد ولا توفر أي حماية لهما من الآثار والأضرار الجسيمة التي قد تترتب على ملء وتشغل سد النهضة.

رابعاً: تنص الورقة الأثيوبية على حق أثيوبيا المطلق في تغيير وتعديل قواعد ملء وتشغيل سد النهضة بشكل أحادي على ضوء معدلات توليد الكهرباء من السد ولتلبية احتياجاتها المائية، دون حتى الالتفات إلى مصالح دولتي المصب أو أخذها في الاعتبار.

عند هذا الحد انتقلت مصر الى مرحلة جديدة من الإجراءات حيث أحالت أزمة سد النهضة الأثيوبي إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة وعلية سنحاول أن نتناول أبرز الالمحطات خلال تلك الفترة على النحو التالى :

الواقع أنه في ١٩ يونيو ٢٠٢٠ أعلنت مصر أنها تقدمت بطلب إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة حول سد النهضة الأثيوبي تدعو فيه المجلس إلى التدخل من أجل تأكيد أهمية مواصلة الدول الثلاث مصر وأثيوبيا والسودان التفاوض بحسن نية تنفيذاً لالتزاماتها وفق قواعد القانون الدولي من أجل التوصل إلى حل عادل ومتوازن لقضية سد النهضة الإثيوبي، وعدم اتخاذ أية إجراءات أحادية قد يكون من شأنها التأثير على فرص التوصل إلى اتفاق. وقد استند خطاب

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

مصر إلى مجلس الأمن إلى المادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة التي تجيز للدول الأعضاء أن تنبه المجلس إلى أي أزمة من شأنها أن تهدد الأمن والسلم الدوليين .

واتخذت مصر هذا القرار على ضوء تعثر المفاوضات التي جرت مؤخراً حول سد النهضة نتيجة للمواقف الأثيوبية غير الإيجابية والتي تأتي في إطار النهج المستمر في هذا الصدد على مدار عقد من المفاوضات المضنية، مروراً بالعديد من جولات التفاوض الثلاثية وكذلك المفاوضات التي عقدت في واشنطن برعاية الولايات المتحدة ومشاركة البنك الدولي والتي أسفرت عن التوصل إلى اتفاق يراعي مصالح الدول الثلاث والذي قوبل بالرفض من أثيوبيا، ووصولاً إلى جولة المفاوضات الأخيرة التي دعا إليها السودان الشقيق وبذل خلالها جهوداً مقدرة من أجل التوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن يراعي مصالح كافة الأطراف، إلا أن كافة تلك الجهود قد تعثرت بسبب عدم توفر الإرادة السياسية لدى أثيوبيا، وإصرارها على المضي في ملء سد النهضة بشكل أحادي بالمخالفة لاتفاق إعلان المبادئ الموقع بين الدول الثلاث في ٢٣ مارس ٢٠١٥ والذي ينص على ضرورة اتفاق الدول الثلاث حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة، ويلزم أثيوبيا بعدم إحداث ضرر جسيم لدولتي المصب([1]) .

وأكدت مصر على حرصها على التوصل إلى اتفاق يحقق مصالح الدول الثلاث ولا يفتئت على أي منها، وهو ما دعا مصر للانخراط في جولات المفاوضات المتعاقبة بحسن نية وبإرادة سياسية مُخلِصة. ومن هذا المنطلق، ونظراً لما تمثله مياه النيل من قضية وجودية لشعب مصر، فقد طالبت مصر مجلس الأمن بالتدخل وتحمل مسئولياته لتجنب أي شكل من أشكال التوتر وحفظ السلم والأمن الدوليين.

([1]) Hagar ElBarbary, Hydro-conflicts in the Nile Basin: An Analysis of the Grand Renaissance Dam (GERD) Project, Åbo Akademi University, Finland,٢٠٢١,p ٢٢.

وفى التاسع والعشرون من يونيو ٢٠٢٠ انعقدت جلسة مجلس الامن الدولي حول سد النهضة أكد خلالها سامح شكري، وزير الخارجية(١)، أن مصر لن تسمح بتهديد أمنها المائي، ولجأت إلى مجلس الأمن لمنع تزايد الاضطرابات في المنطقة بعد التعنت الإثيوبي في مفاوضات سد النهضة، وذكر أن ملء وتشغيل السد بشكل أحادي، ودون التوصل لاتفاق يتضمن الإجراءات الضرورية لحماية المجتمعات في دولتي المصب، ويمنع إلحاق ضرر جسيم بحقوقهما، سيزيد من التوتر ويمكن أن يثير الأزمات والصراعات التي تهدد الاستقرار في منطقة مضطربة بالفعل، ودعا شكري مجلس الأمن إلى النظر في هذه القضية باعتباره المحفل الذي أوكل المجتمع الدولي إليه مسؤولية فريدة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، مطالبا أن يمارس المجلس مهامه بيقظة لتلافي تصاعد التوتر، ومنع اندلاع الصراعات، واحتواء الأزمات التي تهدد المساس بالسلام في إقليم يعاني قدراً من الهشاشة .

وفي الرابع من نوفمبر ٢٠٢٠ في اجتماع لوزراء المياه بمصر والسودان واثيوبيا لمناقشة الإطار الأمثل لإدارة المفاوضات حول سد النهضة والجارية برعاية الاتحاد الإفريقي، اتضح خلال المناقشات عدم توافق الدول الثلاثة حول منهجية استكمال المفاوضات في المرحلة المقبلة، هذا وقد اتفقت الدول الثلاث على أن ترفع كل منها تقريراً لجنوب افريقيا بوصفها الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي يشمل مجريات الاجتماعات ورؤيتها حول سُبل تنفيذ مخرجات اجتماعي هيئة مكتب الاتحاد الإفريقي على مستوى القمة اللذين عقدا يومي ٢٦ يونيو ٢٠٢٠ و٢١ يوليو

(١) كلمة وزير الخارجية المصري امام مجلس الامن الدولي في ٢٩ يونيو ٢٠٢٠
http://admin.sis.gov.eg/UP/%D٨٪B٣٪D٨٪AF٪٢٠٪D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٩٪٨٦٪D٩٪٨٧٪D٨٪B٦٪D٨٪A٩/%D٩٪٨٣٪D٩٪٨٤٪D٩٪٨٥٪D٨٪A٩٪٢٠٪D٩٪٨٨٪D٨٪B٢٪D٩٪٨A%D٨٪B١٪٢٠٪D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٨٪AE%D٨٪A٧%D٨٪B١٪D٨٪AC%D٩٪٨A%D٨٪A٩٪٢٠٪D٨٪A٣٪D٩٪٨٥٪D٨٪A٧٪D٩٪٨٥٪٢٠٪D٩٪٨٥٪D٨٪AC%D٩٪٨٤٪D٨٪B٣٪٢٠٪D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٨٪A٣٪D٩٪٨٥٪D٩٪٨٦٪٢٠٪D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٨٪AF%D٩٪٨٨٪D٩٪٨٤٪D٩٪٨A٪٢٠٪D٨٪A٨٪D٨٪B٤٪D٨٪A٣٪D٩٪٨٦٪٢٠٪D٨٪B٣٪D٨٪AF٪٢٠٪D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٩٪٨٦٪D٩٪٨٧٪D٨٪B٦٪D٨٪A٩.pdf

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

٢٠٢٠ واللذين أقرا بأن تقوم الدول الثلاث بإبرام اتفاق قانونى ملزم حول ملء وتشغيل سد النهضة.

وفى الثالث من يناير ٢٠٢١ استأنفت مصر والسودان وإثيوبيا، مفاوضات سد النهضة التي دعت إليها جنوب أفريقيا التي تترأس الاتحاد الأفريقي حاليًا بعد توقف لشهر كامل، بدون إحراز أي تقدم ، وناقشت الاجتماعات المقترحات السودانية بمنح دور أكبر للاتحاد الإفريقي عبر خبرائه للوصول لاتفاق قانوني ملزم للسودان ومصر وإثيوبيا، والنظر في المسودة التفاهمية التي أعدها خبراء الاتحاد الإفريقي للوصول لاتفاق مرض للأطراف الثلاثة، أكدت مصر خلال الاجتماع على ضرورة التوصل في أقرب فرصة ممكنة إلى اتفاق على سد النهضة، وقبل بداية المرحلة الثانية من ملء خزان السد، وبما يحقق المصالح المشتركة للدول الثلاث ويؤمن في الوقت ذاته حقوق مصر ومصالحها المائية، وقد خلُص الاجتماع إلى التوافق على عقد جولة مفاوضات بين الدول الثلاث تمتد لمدة أسبوع بهدف التباحث حول الجوانب الموضوعية والنقاط الخلافية في اتفاق سد النهضة على أن يتم في نهاية هذا الأسبوع عقد اجتماع سداسي وزاري آخر برئاسة جنوب أفريقيا للنظر في مخرجات جولة المفاوضات الثلاثية .

في ٢ مارس ٢٠٢١ نشرت الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية المصرية بيانًا مشتركًا صادرا عن زيارة وزيرة الخارجية السودانية لمصر، الدكتورة مريم الصادق المهدي([١])، حيث أكد البلدان أهمية التوصل لاتفاق قانوني ملزم بشأن ملء وتشغيل سد النهضة يُحقق مصالح الدول الثلاث ويحفظ الحقوق المائية لمصر والسودان، كما أكدا أن لديهما إرادة سياسية ورغبة جادة لتحقيق هذا الهدف في أقرب فرصة ممكنة، كما طالبا إثيوبيا بإبداء حسن النية والانخراط في عملية تفاوضية فعّالة

([١]) انظر الموقع الرسمى لمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية :
- https://acpss.ahram.org.eg/News/١٧٠٧٩.aspx.

من أجل التوصل لهذا الاتفاق . وأعرب الوزيران عن القلق إزاء تعثر المفاوضات التي تمت برعاية الاتحاد الأفريقي، كما شددا على أن قيام إثيوبيا بتنفيذ المرحلة الثانية من ملء سد النهضة بشكل أحادي سيشكل تهديداً مباشراً للأمن المائي لمصر والسودان، وخاصة فيما يتصل بتشغيل السدود السودانية ويهدد حياة ٢٠ مليون مواطن سوداني، كما أكدا على أن هذا الإجراء سيعد خرقاً مادياً لاتفاق إعلان المبادئ المبرم بين الدول الثلاث في الخرطوم بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١٥ .وأكد الوزيران كذلك على تمسك البلدان بالمقترح الذي تقدمت به جمهورية السودان ودعمته جهورية مصر العربية حول تطوير آلية التفاوض التي يرعاها الاتحاد الإفريقي من خلال تشكيل رباعية دولية تقودها وتسييرها جمهورية الكونجو الديمقراطية بصفتها الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي وتشمل كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة للتوسط في المفاوضات، حيث دعا البلدان هذه الأطراف الأربعة لتبني هذا المقترح والإعلان عن قبولها له وإطلاق هذه المفاوضات في أقرب فرصة ممكنة .

وفي ٣ مارس ٢٠٢١ جدد الأمين العام لجامعة الدول العربية، التزام الجامعة الثابت بالحفاظ على الحقوق المائية لكل من مصر والسودان فيما يتصل بملف سد النهضة ومساندتها للجهد المبذول للتوصل إلى اتفاق عادل وقانوني وملزم حول هذه القضية يراعي مصالح كافة الأطراف وذلك خلال لقائه مريم الصادق المهدي وزيرة خارجية السودان.

في ١٨ مارس ٢٠٢١ تعقيباً على تصريحات وزيري الخارجية والري الإثيوبيين خلال المؤتمر الذي عُقد في أديس أبابا في ١٧ مارس ٢٠٢١ بمناسبة مرور ١٠ سنوات على تدشين سد النهضة الإثيوبي، قال السفير أحمد حافظ المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية أن هذه التصريحات، والتي أكدت على اعتزام إثيوبيا استكمال ملء سد النهضة حتى لو لم يتم التوصل

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

لاتفاق على قواعد ملء وتشغيل السد، تكشف مجدداً عن نية إثيوبيا ورغبتها في فرض الأمر الواقع على دولتي المصب، وهو أمر ترفضه مصر لما يمثله من تهديد لمصالح الشعبين المصري والسوداني ولتأثير مثل هذه الإجراءات الأحادية على الأمن والاستقرار في المنطقة . وأضاف المتحدث الرسمي أنه من المؤسف أن المسئولين الإثيوبيين يستخدمون لغة السيادة في أحاديثهم عن استغلال موارد نهر عابر للحدود، فالأنهار الدولية هي ملكية مشتركة للدول المُشاطئة لها ولا يجوز بسط السيادة عليها أو السعي لاحتكارها، بل يتعين أن توظف هذه الموارد الطبيعية لخدمة شعوب الدول التي تتقاسمها على أساس قواعد القانون الدولي وأهمها مبادئ التعاون والإنصاف وعدم الإضرار .كما أشار المتحدث الرسمي إلى أن هذه التصريحات الإثيوبية قد صدرت في الوقت الذي تبذل فيه جمهورية الكونغو الديمقراطية الشقيقة، والتي تولت رئاسة الاتحاد الأفريقي، مجهودات مقدرة لإعادة إطلاق مسار المفاوضات والتوصل لاتفاق قبل موسم الفيضان المقبل، وهو ما يعكس غياب الإرادة السياسية لدى الجانب الإثيوبي للتفاوض من أجل التوصل لتسوية لأزمة سد النهضة، مضيفاً أن مصر والسودان قد اكدتا على أهمية الانخراط النشط للمجتمع الدولي في مفاوضات تقودها وتُسَيرُها جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال رباعية دولية تضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وذلك لضمان فاعلية العملية التفاوضية ولدفع الدول الثلاث ومعاونتها على التوصل لاتفاق على سد النهضة خلال الأشهر المقبلة .

وفي ٣٠ مارس ٢٠٢١ أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي أن لا أحد يستطيع أن يحصل على قطرة مياه واحدة من حق مصر في مياه النيل. وشدد السيسي، خلال مؤتمر صحفي عالمي بمقر الهيئة بمحافظة الإسماعيلية عقد على هامش زيارته هيئة قناة السويس، على أن مصر لا تهدد أحدًا على الإطلاق، ودائمًا ما تكون تصريحاتها رشيدة وصبورة، ولكن لن يستطيع أحد أن

يمنع حق مصر في مياه النيل، لأن ذلك سيخلق حالة من عدم الاستقرار في المنطقة لا يتخيلها أحد . وقال الرئيس السيسي "مياه مصر لا مساس بها، والمساس بها خط أحمر، ورد فعلنا في حال المساس بها أمر سيؤثر على استقرار المنطقة"، وأضاف أن الأعمال العدائية قبيحة ولها تأثيرات كبيرة تمتد لسنوات طويلة لا تنساها الشعوب، مبينًا أن مصر بدأت معركة التفاوض، وكل ما تطالب به ضمن القوانين ولمعايير الدولية المعمول بها في قضايا المياه العابرة للحدود . وأشار إلى أنه من المنتظر أن تبدأ خلال الأسابيع القليلة المقبلة جولة أخرى من المفاوضات، ونتمنى أن تتوصل إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن ملء وتشغيل سد النهضة . في ٣١ مارس ٢٠٢١ أعربت عدد من الدول العربية الشقيقة عن تضامنها مع كل من مصر والسودان فيما يتعلق بقضية "السد الإثيوبي"، مؤكدة أن أمنهما المائي جزء من الأمن القومي العربي ومشددة على أهمية الوصول إلى حل يحفظ حقوق البلدين في نهر النيل . فقد، أعرب البرلمان العربي عن تضامنه وتأييده التام لجمهورية مصر العربية وجمهورية السودان في ضمان حقوقهما المشروعة في حصتهما من مياه نهر النيل، ومساندته لأي مساعٍ تسهم في حل هذه الأزمة من خلال التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن ملء وتشغيل سد النهضة، وعلى نحو يراعي مصالح كل الأطراف ويحفظ الحقوق المائية والاقتصادية لدول مصب نهر النيل وفق القوانين الدولية، مشدداً على أن مصر والسودان ركيزة أساسية في الحفاظ على الأمن القومي العربي، وأن أمنهما المائي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي ككل . وأكد البرلمان العربي على رفضه القاطع لأي إجراءات أحادية من جانب إثيوبيا ويطالبها بالابتعاد عن سياسة فرض الأمر الواقع، التي قد تؤدي إلى تصعيد الأزمة وزيادة أسباب التوتر في المنطقة، في الوقت الذي

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

توجد فيه الكثير من الحلول الإيجابية الجماعية التي من شأنها أن تجنب المنطقة أي مسارات قد تؤثر على أمنها واستقرارها .

وبحلوب التاسع عشر من ابريل ٢٠٢١ ، أصدرت وزارة الموارد المائية والري بيانًا تعليقًا على قيام الجانب الإثيوبي فتح المخارج المنخفضة بسد النهضة تمهيدًا لتجفيف الجزء الأوسط من السد للبدء في أعمال التعلية لتنفيذ عملية الملء للعام الثاني لسد النهضة، أوضح البيان أنه في ضوء ما نشر من مغالطات فإن الادعاء الإثيوبي بأن المخارج المنخفضة وعددها (٢) فتحة قادرة على إمرار متوسط تصرفات النيل الأزرق هو ادعاء غير صحيح؛ إذ إن القدرة الحالية للتصرف لا تتعدى ٥٠ مليون م٣/يوم لكلا الفتحتين، وهي كمية لا تفي باحتياجات دولتي المصب، ولا تكافئ متوسط تصرفات النيل الأزرق. وأفاد البيان أن تنفيذ عملية الملء الثاني هذا العام واحتجاز كميات كبيرة من المياه طبقًا لما أعلنه الجانب الإثيوبي سيؤثر بدرجة كبيرة على نظام نهر النيل؛ لأن المتحكم الوحيد أثناء عملية الملء في كميات المياه المنصرفة من السيد سيكون هذه المخارج المنخفضة، وسيكون الوضع أكثر تعقيدًا بدءًا من موسم الفيضان (شهري يوليو وأغسطس)؛ إذ إن الحد الأقصى لتصرفات المخارج المنخفضة تقدر ب ٣ مليار م٣ شهريًا، بفرضة الوصول لمنسوب ٥٩٥ مترًا. وهو ما يعني معاناة دولتي المصب، وذلك في حال ورود فيضان متوسط، وسيزداد الوضع سوءًا في حال ورود فيضان منخفض؛ الأمر الذي يؤكد حتمية وجود اتفاق قانوني ملزم يشمل آلية تنسيق واضحة. وأكدت وزارة الموارد المائية والري أن مصر سبق لها المطالبة في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٥ بضرورة زيادة تلك الفتحات لاستيفاء احتياجات دولتي المصب ولإعطاء مرونة أكبر خلال عمليات الملء والتشغيل والتعامل مع مختلف حالات الفيضان والجفاف، وعرضت تمويل التكلفة الزائدة، ولكن ادعت إثيوبيا أن تلك الفتحات كافية، وكذلك يمكن تشغيلها بصفة مستمرة حال انقطاع الكهرباء. وذكرت أنه كان من

المفترض قيام الجانب الإثيوبي أثناء عملية الملء الأول بتوليد الكهرباء من خلال وحدات التوليد المبكر (عدد ٢ توربينة) إلا أن الأجانب الإثيوبي قام بعملية الملء الأول وتخزين المياه دون توليد كهرباء، وهو ما يؤكد أن عملية الملء الأول تمت لأسباب إعلامية وسياسية وليس لأسباب فنية، مشيرة إلى أن مخارج التوربينات الثلاثة عشر غير جاهزة للتشغيل حاليًا، ومن ثم فإن توليد الكهرباء بالدرجة التي يروج لها الجانب الإثيوبي غير صحيح، وهناك ارتباط قوي بين جاهزية التوربينات للتوليد وبين كمية المياه المخزنة، ولكن الجانب الإثيوبي يسابق الزمن لفرض أمر واقع على دولتي المصب من خلال ملء بحيرة السد للعام الثاني على الرغم من عدم جاهزية السد للتوليد الكهربائي المخطط له .

وفى ٢٠ ابريل ٢٠٢١ قام وزير الخارجية سامح شكري، بجولة أفريقية لستة دول أفريقية شقيقة حاملا رسائل من **الرئيس عبد الفتاح السيسي** لرؤساء وقادة الدول الأفارقة، لتوضيح أبعاد مفاوضات سد النهضة التي امتدت قرابة العقد الكامل، وشملت الجولة الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي (الكونغو الديمقراطية)، والرئيس السابق للاتحاد (جنوب إفريقيا) وهي عضو بهيئة المكتب، كما ضمت الجولة أيضاً تونس، وهي العضو العربي الوحيد بمجلس الأمن، إضافة إلى السنغال "التي لها مبادرة لافتة للنظر حول استخدام الأنهار الدولية، وكينيا العضو غير الدائم بمجلس الأمن ممثلة عن القارة الافريقية. ويأتي ذلك كله تأكيدًا على صدق النوايا المصرية لإطلاق عملية تفاوضية جادة وفعّالة تسفر عن التوصل إلى الاتفاق المنشود الذي يراعي مصالح وحقوق الدول الثلاث. وفي ٥ مايو ٢٠٢١ دعا رئيس البرلمان العربي، الجانب الإثيوبي إلى ضرورة التجاوب مع الجهود الجارية لحل ازمة سد النهضة، من خلال الإصرار على ضرورة التوصل الى اتفاق قانوني وملزم بشأن ملء وتشغيل السد، خاصة في ضوء الجولة التي يقوم بها

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

المبعوث الأمريكي الخاص بالقرن الأفريقي، والتي تشتمل على زيارة كلاً الدول الأطراف الثلاث؛ "مصر، والسودان، وإثيوبيا"، وشدد العسومي، على ضرورة اغتنام الجانب الإثيوبي لهذه الحالة من الزخم الدولي، والإقليمي، والعربي الداعم بقوة للمفاوضات بهدف التوصل إلى تسوية نهائية للأزمة على نحو يُحقق مصالح الدول الثلاث في حماية الأمن المائي، وتحقيق التنمية المُستدامة، مؤكدًا الموقف الثابت للبرلمان العربي بشأن الرفض التام لأية إجراءات أحادية الجانب من شأنها أن تمس بالحقوق القانونية والتاريخية الثابتة لكلًا من مصر والسودان في مياه النيل، والتي تؤكد عليها كافة الاتفاقيات القانونية الموقعة بين دول النهر، والتي لا يجوز التنصل منها أو تجاوزها تحت أي مبرر، وكذلك المعاهدات الدولية المنظمة لاستخدام الأنهار الدولية.

وفى الرابع من يولو ٢٠٢١ توجه وزير الخارجية سامح شكري إلى مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية في إطار التحضير للجلسة المقرر عقدها لمجلس الأمن بالأمم المتحدة لتناول قضية سد النهضة الإثيوبي، والتي تعقد بناءً على طلب مصر والسودان.وصرح السفير أحمد حافظ، المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية، أنه من المقرر أيضاً أن يعقد الوزير شكري خلال الزيارة سلسلة من اللقاءات والاجتماعات المكثفة بعدد من نظرائه الوزراء، والمندوبين الدائمين للدول الأعضاء بمجلس الأمن، والمسئولين بالأمم المتحدة، وذلك لتأكيد الموقف المصري الثابت تجاه قضية سد النهضة والقائم على ضرورة التوصل لاتفاق قانوني ملزم حول ملء وتشغيل السد يراعي مصالح الدول الثلاث ويحفظ حقوق مصر ومصالحها المائية.

وفى الثامن من يوليو قال وزير الخارجية سامح شكري في بيان له أمام مجلس الأمن بالأمم المتحدة بشأن سد النهضة الإثيوبي [١]إن مصر تلك الأمة التي يتجاوز تعدادها أكثر من ١٠٠

(١) بيان وزير الخارجية المصري امام مجلس الامن في الثامن من يوليو بشان سد النهضة الاثيوبي

مليون نسمة، تواجه تهديداً وجودياً بسبب سد النهضة، مشيراً إلى أن مصر حذرت من السيطرة على نهر النيل ودعت إلى مراعاة مصلحة الدول المعنية، قائلاً ان إثيوبيا لم تراع الأعراف مع بدء الملء الثاني لسد النهضة، مؤكداً أن سد النهضة يهدد مصر والمصريين وكلما كبرت خزاناته كلما مثل تهديداً أكبر علي حياة الملايين من الأبرياء من سكان حوض النيل، ويضيق شريان الحياة عليهم، وأضاف أن القرار الإثيوبي يعبر عن لا مبالاة للأضرار التي نتعرض لها في مصر والسودان"، وأن "الموقف الأثيوبي يعكس سوء نية وفرض للأمر الواقع."

وفى ٣٠ مارس عام ٢٠٢٢ استقبل الرئيس عبدالفتاح السيسي الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني،تباحث الجانبان بشأن تطورات ملف سد النهضة، حيث تم التوافق حول استمرار التشاور المكثف والتنسيق المتبادل في هذا السياق خلال الفترة المقبلة، مع التأكيد على الأهمية القصوى لقضية المياه بالنسبة للشعبين المصري والسوداني باعتبارها مسألة أمن قومي، ومن ثم تمسك البلدين بالتوصل إلى اتفاق قانوني عادل ومنصف وملزم لعملية ملء وتشغيل السد، بما يحقق المصالح المشتركة لجميع الأطراف.

---

https://www.sis.gov.eg/UP/bdf/%D9%86%D8%B0%20%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%8
6%20%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1
%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85%20%D9%85%D8%AC
%D9%84%D8%B3%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%20%D8%A8%D8%A7%D
9%84%D8%A3%D9%85%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF
%D8%A9%20٨-٧-٢٠٢١.pdf.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

وفى ٢٩ يوليو ٢٠٢٢ وجه سامح شكري وزير الخارجية اليوم خطاباً إلى رئيس مجلس الأمن(١) التابع للأمم المتحدة لتسجيل اعتراض مصر ورفضها التام لاستمرار إثيوبيا في ملء سد النهضة بشكل أحادي دون اتفاق مع مصر والسودان حول ملء وتشغيل هذا السد، وهو ما يعد مخالفة صريحة لاتفاق إعلان المبادئ المبرم عام ٢٠١٥ وانتهاكاً جسيماً لقواعد القانون الدولي واجبة التطبيق، والتي تلزم إثيوبيا، بوصفها دولة المنبع، بعدم الإضرار بحقوق دول المصب.

وقد أشار وزير الخارجية إلى أن مصر قد سعت خلال المفاوضات التي جرت على مدار السنوات الماضية للتوصل لاتفاق عادل ومنصف حول سد النهضة، إلا أن إثيوبيا قد أفشلت كافة الجهود والمساعي التي بذلت من أجل حل هذه الأزمة.

المطلب الثالث

الحلول المقترحة لحل ازمة سد النهضة

توجد كثير من الحلول والمقترحات التى عُنى بها المختصين بالقضايا الدولية والامن المائى لمحاولة تجنب الأضرار الناجمه عن سد النهضة، وتراوحت هذه الحلول ايضا ما بين الشدة لدرجة المطالبة بالتوقف عن بناء السد نهائيا سواء بالطرق القانونية او السياسية او حتى العسكرية، والبعض الاخر حاول يتعامل مع ازمة سد النهضة على انها واقع، ومحاولة تقليل

(١)خطاب وزير الخارجية المصري سامح شكري إلي رئيس مجلس الامن بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠٢٢ .

http://admin.sis.gov.eg/UP/%D٨%B٣%D٨%AF%٢٠%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨٦%D٩%٨٧%D٨%B٦%D٨%A٩/%D٩%٨٦%D٨%B٥%٢٠%D٨%AE%D٨%B٧%D٨%A٧%D٨%A٨%٢٠%D٩%٨٥%D٨%B٥%D٨%B١%٢٠%D٨%A٥%D٩%٨٤%D٩%٨A%٢٠%D٨%B١%D٨%A٦%D٩%٨A%D٨%B٣%٢٠%D٩%٨٥%D٨%AC%D٩%٨٤%D٨%B٣%٢٠%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%A٣%D٩%٨٥%D٩%٨٦%٢٠%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%AF%D٩%٨٨%D٩%٨٤%D٩%٨A.pdf.

الاضرار قدر الامكان، لان السد اصبح مشروع قائم على ارض الواقع ويجب التعامل على ذلك الاساس.

الخيار السياسى:

حيث، ذهب الدكتور أيمن شبانة، نائب مدير مركز الدراسات السودانية بجامعة القاهرة إلى عدد من الحلول وقد أوردها على النحو التالى [١]

اولا : الضغط على الدول المانحة لإثيوبيا ولاسيما الصين وإيطاليا وإسرائيل لوقف تمويل استكمال مشروع سد النهضة، حيث إن الصين لها علاقات تجارية مع مصر تقدير بـ٧ مليارات دولار سنويا واستثمارات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، علاوة على وجود نحو ألف شركة صينية تعمل داخل مصر، كما أن إيطاليا لها علاقات تجارية معنا تقدر بنحو ٥.٧ مليار دولار سنويا. وأكد شبانة أن الضغط على هاتين الدولتين يتم من خلال تقديم المزيد من التسهيلات والمزايا لحملهما على وقف تمويل السد الإثيوبي، أى ببساطة أن سياسة الجزرة الترغيب أفضل من سياسة العصا الترهيب فى هذا المضمار، أما بالنسبة لإسرائيل فيمكن الضغط عليها بأكثر من ورقة كالمصالحة الفلسطينية ومراجعة أسعار تصدير الغاز الطبيعي، حيث إن تل أبيب وإن كانت قد نجحت مؤخرا فى اكتشافه ومن المتوقع أن تصبح قريبا من أبرز مصدريه إلا أنها تحصل على الغاز المصرى الآن بأرخص من أسعاره العالمية الحالية وفقا لاتفاقية أبرمت فى عهد المخلوع مبارك، علاوة على التلويح بإمكان مراجعة معاهدة السلام وفقا لما هو منصوص عليه بها.

[١] زكريا عثمان ، سد النهضةالأضرار والبدائل ،الأهرام اليومى ، ١٥ يونيه ٢٠١٣

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

ثانيا :التحرك نحو القرن الافريقى والسعى لتحقيق توازن قوى وما يخدم المصالح والنفوذ المصرى هناك وتقوية العلاقة مع دول الجوار وخاصة اريتريا وجيبوتى والصومال وما يشكل ضغطا نفسيا وسياسا على اثيوبيا.

ثالثا :تقديم صورة تفصيلية عن الوضع المائى بمصر لصندوق النقد والبنك الدوليين وكافة المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

رابعا:تشكيل لوبى مصرى وتحرك دبلوماسى مصرى عاجل للضغط عالميا على اثيوبيا بشأن سد النهضة، وحملها على التفاوض مع مصر وما يخدم مصالح الطرفين دون إضرار أى منهما.

خامسا :التقدم بشكوى إلى مجلس الأمن الدولى والمحاكم الدولية المختصة بشأن الأضرار المتوقع أن تلحق بمصر جراء سد النهضة.

واوضح المفكر السياسي والدبلوماسي المعروف، مصطفى الفقي، بأنه يجب ألا نقلل من خطورة الموقف، وأنه يجب إيجاد حلول غير تقليدية، لأن أزمة المياه بمثابة حياة أو موت للدولة المصرية، موضحاً أن كل الحلول القانونية غير مجدية، خاصة أن القوى الكبري تقف إلى جانب إثيوبيا، وأن المناخ الدولي غير مواتٍ لدعم الموقف المصري. فكثير من الدول في العالم الغربي تتعاطف مع إثيوبيا ودول حوض النيل وترى أن مصر، بتعاملها وتجاهلها وتصرفاتها، لم تخلق لنفسها طريقاً يفتح لها باباً إيجابياً مع دول الحوض، محملاً وزراء الري المتعاقبين مسئولية الأزمة المالية الحالية، فمنهم من استخدم التهويل من المشكلة، ومنهم من استخدم التهوين، موضحا أن إسرائيل طرف مباشر فيما يحدث في أعالي النيل، معتبراً أن سد النهضة هو ضمن سياسة اسرائيل ورغبتها الملحة فى الحصول على جزء من مياه النيل (١).

[١] احمد عسكر ، حلول مصرية: مؤتمر" المخاطر المستقبلية لسد النهضة على دول المصب ، مجلة السياسة الدولية

واستكمل الفقي طارحا حلولا للمشكلة، أهمها، تقديم بديل لإثيوبيا بشكل مغر كالاتفاق معها على تخصيص أحد الموانئ المصرية علي البحر الأبيض لنقل بضائعها للعالم باتفاقيات واضحة، مقابل التوقف تماماً عن كل ما يضر مصر من مياه النيل. وقد طرح أيضا أن على مصر التفكير بشكل عملي، والتفاوض مع إسرائيل، بحسبانها أحد المفاتيح الحقيقية لدول حوض النيل، وإثيوبيا تحديداً لتنظيم مياه النهر، علي أن تسمح مصر بوصول المياه لإسرائيل مقابل الحفاظ على الحقوق التاريخية لمصر في مياه النيل، والحصول على ما يلزمها من نقص في مياه النهر(١).

وقدم أيضا اللواء سيف اليزل، الخبير العسكري، أحد الحلول بالنسبة لمشكلة المياه مع إثيوبيا، وهي الاستفادة من المساقط المائية الطبيعية في دولة الكونغو، من خلال إنشاء توربينات لتوليد الكهرباء، سيكون تكلفتها نحو ٤٠ % من تكلفة إقامة سد النهضة، وبالتالي ستنافس به إثيوبيا من خلال بيع الكهرباء للدول الإفريقية بأسعار أقل مما ستبيعه إثيوبيا، وبالتالي يفقد سد النهضة أهميته(٢) .

ويقول تقرير لجنة الخبراء المصريين إن الحل الأمثل الذي كان يحافظ على حصة مصر المائية هو "منع إقامة السد"، ولكن، لأن أي حل وسط سيؤثر بلا شك على حصتنا المائية، وإثيوبيا قد نجحت في وضع السد كحقيقة واقعة وأن التفاوض حاليًا لتقليل الضرر وليس لمنعه؛ ففي هذا الإطار نقترح ما يلي(٣):

---

(١)نفس المرجع السابع.
(٢)نفس المرجع السابق.
(٣)عادل القاضى ، مرجع سابق.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

- أن يتم إيقاف بناء السد فورًا حتى يتم الانتهاء من التفاوض وتقييم الآثار بطريقة علمية والتوافق حوله، مع العلم أن هناك بدائل أخرى يمكن دراستها تحقق فوائد مماثلة لإثيوبيا دون الأضرار الجسيمة على دول المصب.

- أن يكون الحد الأدنى للمطالب المصرية بألا تزيد سعة هذا السد عن ١٤ مليار متر مكعب كما كان مقترحًا قبل الثورة، وهذه السعة ستنتج ٦٠ % من الكهرباء المقترحة على سد النهضة وبكفاءة تزيد عن ضعف كفاءة سد النهضة الضخم وبتكلفة أقل بكثير من تكلفة إنشاء سد النهضة وبآثار سلبية أقل يمكن التعامل معها، كما أن هذه الكهرباء ستكفي احتياجات إثيوبيا الكهربائية من السد وكذلك يفيض جزء منها للتصدير، ناهيك عن أن السد بالتصميم المقترح (١٤ مليارًا) يحقق معظم فوائد السودان المتوقعة من سد النهضة، وبالتالي يوحد وجهتي نظر مصر والسودان.

- أن تتعهد إثيوبيا رسميًا بعدم استخدام مياه السد في الزراعات المروية كما أعلنت مسبقًا في هذا الشأن.

- بالنسبة لأي مشروعات مستقبلية، تتعهد إثيوبيا رسميًا بمبدأ الإخطار المسبق وإجراءاته التنفيذية على ضوء ما جاء في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة عام ١٩٧٧ للأنهار المشتركة.

- أن تتم المراجعة الدقيقة لكل تصميمات السد من قبل خبراء مصريين بعد الانتهاء من تعديلات أبعاده الفنية للتأكد من سلامته الإنشائية.

واكد دكتور ايمن عبدالوهاب ان اى سيناريوهات للحل لابد ان تتوافر لها موارد واردة سياسية لانجاحها، وان فكرة التعاون هى الفكرة الحاكمة للملف، وان الخيارت المطلوبة لحل الازمة يجب تتم وفقا لمستويين(١)

اولا- خيارات مرتبطة بالداخل:

١- لابد من اعادة النظر فى الهيكل الحالى من حيث صنع القرار والمؤسسات المختصة بملف المياه وطبيعة التنسيق بينها، واشراك اطراف اخرى كالمجتمع المدنى والقطاع الخاص.

٢- ان يراس اللجنة العليا للمياه رئيس الدولة، وان يكون هناك مجلس قومى للمياه يضم القطاعات المختلفة للقضية، بحيث يتم العمل على ارضية واحدة وتحديد الادوار والمسئوليات والبعد عن السياسات العشوائية.

ثانيا- خيارات مرتبطة بالسياسة الخارجية:

١- عدم اختزال قضية المياه والتعاون المائى فى قضية سد النهضة، وانما التعامل معها على انها جزء من كل وتاكيد ان القضية متعلقة بمستقبل التعاون المائى بين دول الحوض ككل.

٢- تاكيد فكرة التعاون والربط بين قضايا الامن المائى والغذائى والانسانى، لان هذه الرسالة يفهما الغرب والجهات المانحة جيدا وانها ستضفى رسالة اخلاقية على التحرك المصرى

.

(١)ايمن السيد عبد الوهاب واخرون ، مصر وقضية مياه النيل .. ما العمل ؟ ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد ٤٨ ، العدد ١٩١ ، يناير ٢٠١٣ ، ص ٥٢ .

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

٣- بداية التحرك الدبلوماسى تجاه الجهات المانحة والممولة للسد بالتوازى مع الدور الاعلامى ومنظمات المجتمع المدنى فى اتجاه جمع اوراق ضاغطة.

٤- التعامل مع القضايا الداخلية لدول الحوض من خلال مجلس الامن و السلم الافريقى، والتحرك هنا يكون على مستويين، تعاون متكامل مع دول الحوض وتعاون احادى مع الدول.

٥- دعم انشاء شركات امن مصرية خاصة فى دول الحوض، وتعزيز التعاون العسكرى كما تجلى فى زيارة رئيس الاركان المصرى لاثيوبيا، والتى كان لها اثر طيب بين الدولتين.

٦- بناء شراكة حقيقية بين القطاع الحكومى والمجتمع المدنى والقطاع الخاص من خلال انشاء وكالة مصرية لتنمية حوض النيل لتكون بمثابة اداة داعمة للتوجهات المصرية الجديدة.

ويجب ان تحمل الوكالة المصرية للشراكة رسالة جديدة وعميقة عبر استنادها الى جملة من المبادرات والادوات المجتمعة والشعبية المصرية الداعمة لعملية تعزيز الثقة على المستويين الرسمى والشعبى، وعبر بلورة اجندة تاخذ فى الحسبان ثلاثية الامن (المائى ،الغذائى ،الانسانى)، وتمثل بدورها الرابط بين التنمية والدبلوماسية فى اطار قيميا واخلاقيا، حيث تلعب دور المنسق بين الجهات والاجهزة المختلفة المعنية بقضية سد النهضة وقضايا المياه عموما، لتمثل الوكالة بذلك نمطا واداة غير تقليدية للسياسة الخارجية المصرية(١).

(١)ايمن السيد عبدالوهاب ، شراكات لا حروب : نحو اقتراب جديد لادارة الامن المائى المصرى ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد ٤٩ ، العدد ١٩٧ ، يوليو ٢٠١٤ ، ص ٩٣ .

الخيار القانونى :

التعريف السائد فى الاصطلاح القانونى الدولى هو ذلك الذى سبق وتضمنته المادة ٣٧ من اتفاقية لاهاى للتسوية السلمية للنزاعات الدولية التى توصل اليها مؤتمر السلام الدولى الثانى الذى عقد فى لاهاى عام ١٩٠٧، حيث قررت هذه المادة ان موضوع التحكيم الدولى هو تسوية النزاعات بين الدول بواسطة قضاه يتم اختيارها على اساس احترام القانون، وان اللجوء الى التحكيم ينطوى على تعهد بالخضوع بحسن النية للحكم(١) ويتم اللجوء الى المحكمة بطريقتين:

١- اللجوء بمقتضى اتفاق خاص باحالة ما ثار من نزاع بين اطراف الاتفاق الى المحكمة، او بطلب من جانب احد اطراف النزاع (عريضة او صحيفة دعوى) موضحا فيه سبق اتفاق اطراف النزاع على عرض ما قد يثور بينهم من نزاعات على محكمة العدل الدولية .

٢- يكون اللجوء بمقتضى تصريحات تصدر من دول اطراف النظام الاساسى للمحكمة بقبولها مقدما ولاية المحكمة فى نظر ما قد ينشا من نزاعات (محددة نوعيا او عامة) مع دولة اخرى مستقبلا، وحتى ينعقد الاختصاص للمحكمة يتعين ان تكون الدولة الاخرى طرف النزاع حين يثور قد قبلت اختصاص المحكمة فى ذات النوع من النزاعات بمقتضى تصريح سابق، او تقوم هى بتحريك الدعوة فى ذلك النزاع امام المحكمة بعد ان يثور(٢)على انه وبالنظر الى حقيقة ان التحكيم الدولى كالية قانونية للتسوية الاصل فيه كونه اختياريا، حيث لا تجبر الدولة المتنازعة على ان تعرض نزاعها للفصل امامه، فانه

---

(١)ابراهيم محمد العنانى ، تسوية نزاعات استخدامات الانهار الدولية (استخدامات نهر النيل نموذجا) ، افاق افريقية ، المجلد ١١ ، العدد ٣٩ ، ٢٠١٣ ، ص ٤١ .

(٢)نفس المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

ليس باستطاعة مصر اللجوء الى التحكيم الدولى للفصل فى النزاع حول السد المذكور دون موافقة اثيوبيا، وجدير بالذكر ايضا انه فى حالة اللجوء الى التحكيم الدولى لتسوية النزاع المتقدم الا ان هناك بعض المثالب فى هذا الشان قد تعوق امكانية الوصول الى التسوية السلمية، وياتى فى مقدمة هذه المثالب عدم وجود الية يمكن ان تلزم بها اى طرف فى حالة عدم تنفيذه لحكم محكمة التحكيم، ومن ثم فقد يكون من المتعذر على مصر اللجوء الى التحكيم، لانه كما تبين من تصريحات بعض المسئولين الاثيوبيين فى هذا الخصوص ان اثيوبيا لن تقبل بذلك(١).

الخيار العسكرى:

الثابت ان الاداة العسكرية لا تعد اداة اساسية فى ادارة سياسة مصر المائية، وانما يتم التلويح بها فقط فى حالات الضرورى القسوى، وفى اطار رد فعل جزئى على مواقف معادية من جانب بعض دول النهر، وكانت اشهر هذه الحالات عندما تصاعدت حدة الخلافات بين مصر واثيوبيا فى سبعينات القرن العشرين بسبب قيام نظام منجستو هيلامريام باستجلاب الخبراء من الاتحاد السوفيتى لدراسة امكان بناء السدود على منابع النيل، وقد اعلنت مصر على لسان الرئيس الراحل انور السادات انها ستدخل الحرب وتهدم اى سد تقيمه اثيوبيا على منابع النهر(٢).

ومن هنا يتعين ان يكون العمل العسكرى خيار اخيرا فقط اذا ما وصلت حالة التهديد لمصالح دولتى المصب الى المستوى المصيرى، اى التهديد الشديد والمباشر لوجود البقاء والاستمرار للدولتين اذا اصرت اثيوبيا مدفوعة بمزيدات داخلية او مؤامرات خارجية على الاضرار بحقوق

---

[١] هالة احمد الرشيدى ، سد النهضة نموذجا : التحكيم فى منازعات الانهار الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد ٤٨ ، العدد ١٩٣ ، يوليو ٢٠١٣ ، ص ٢٦ .

[٢] عمرو ابو الفضل ، حزمة شاملة : خيارات مصر امام السد الاثيوبى ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد ٤٨ ، العدد ١٩٣ ، يوليو ٢٠١٣ ، ص ١١٤ .

مصر النيلية الثابتة، وهو الامر الذى قد يفهم عندها بانها حالة من حالات الدفاع المشروع عن النفس، وهى من الحالات التى يقرها القانون الدولى عند الاقتضاء(١).

الا انه من الناحية العملية يصعب القيام باى عمل عسكرى تجاه سد النهضة، سيكون من شانه عواقب وخيمة بالنسبة للدول الثلاث اثيوبيا ومصر والسودان، وايضا من الناحية الفعلية اختارت مصر الخيار التفاوضى والعلاقات التعاونية عن الخيارات التصعيدية او العمل العسكرى، من خلال لقاء القمة بين الرئيس السيسى ورئيس الوزراء هايلى مريام ديسالين، وتوقيع اتفاقية اعلان المبادئ كما سبق التوضيح بالتفصيل فى المبحث الخاص بالسياسات التى اتخذتها مصر تجاه سد النهضة.

[١] نفس المرجع السابق ، ص ١١٤ .

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

غياب إرادة ملف المياه على المستوى الإقليمي جعل مياه نهر النيل تدخل حِقْبَة نزاعات طويلة أو أزمة مائية غير واضحة الملامح.

موضوع تقاسم المياه وإعادة النظر في المعايير التي تم بموجبها توزيع المياه المشتركة مسألة على درجة عالية من الأهمية والحساسية تتطلب من الجميع مراعاة المصالح المشتركة للوصول إلى تقسيم عادلٍ ومُنْصِف.

أهمية تفعيل قانون اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية والتي تخدم حقوق الدول جميعًا إذا تم تطويرها.

نهر النيل جزء من جغرافيا دول الحوض مما يلزم الدول المتشاطئة بالدور الأكبر والأساسي لما يحدث في هذا المجرى المائي والنظر إلى قضيته كقضية مائية مشتركة يساهم الجميع في تنمية ويكون جزءًا فعليًّا فيه.

التحدّي الحقيقيّ الذي يواجه دول حوض النيل هو موازنة الاستعمالات القائمة لدولتي مصر والسودان بالاحتياجات المتناسبة لدول المنبع، وهذا لا يمكن تجاوزه إن لم تكن دول حوض النيل على حُسْن نيَّة.

عدم وجود اتفاق يضم جميع دول حوض النيل لتنظيم استغلال مياه النهر والاتفاق على حصص الدول، وهناك حاجة إلى اتفاق جماعي يضم دول الحوض.

الوسيلة الوحيدة لتحقيق الاستفادة المثلى من نهر النيل هي التعاون الكامل والتنسيق بين دول الحوض، والتركيز على تقاسم المنافع بدلاً من المياه.

التجاوز عن الحقبة الاستعمارية، ووضع اتفاق شامل جديد يُرْضِي جميع الأطراف على أن يكون مبنيًّا على الشراكة والتنمية المستدامة التي تُربِح الجميع مع الاعتبارات الطبيعية المعقولة في الموضوع.

الاستراتيجية المشتركة القائمة على التعاون لها عدة مزايا على عكس استخدام القوة والانفراد يزيدان حدة الخلاف، وحتمًا ستكون النتيجة غير مُرْضِيَة وعواقبها وخيمة وسيئة.

اتفاقيتا عنتبي وإعلان المبادئ قد تكونان الأساس المهم لهذا التعاون وبناء الاستراتيجية المشتركة القادمة؛ حيث مثَّلت هاتان الاتفاقيتان أساس التقارب والتفاهم.

الموارد المائية لا تتفق مع الحدود السياسية ومثل هذا الموقف لا بد أن يؤدّي إلى تصعيد المنافسة وتصادم المصالح.

التوصيات:

توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية:

على دول حوض النيل أن تركّز على التعاون بينها في إطار مبادرة حوض النيل والعمل الجماعي لزيادة مياه النيل؛ سواء كانت هذه الزيادة من حصاد المياه في دول المنبع أو من مستنقعات جنوب السودان.

لا بد من وجود الإدارة المتكاملة الفعَّالة لتنظيم استغلال الموارد المائية مكونة من كل دول حوض النيل لوضع نظام قانوني شامل يستفيد منه الجميع.

من الضروري أن يتم الاتفاق على الإطار القانوني والمؤسسي؛ وذلك لتنمية الموارد المائية لحوض النيل واستئصال النزاعات القانونية والسياسية من جذورها.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

وضع الخطط لإدارة متكاملة للمياه الجوفية المشتركة، والتي تتضمن خططًا استكشافيَّة للمياه الجوفية وإعداد برنامج لتحسين نوعية المياه وإنشاء قاعدة للمعلومات حول المياه والتطوير المؤسسي.

إنشاء لجنة استشارية مشتركة من ممثلين عن الحكومات والسلطات المختصة تُعْنَى بالتنسيق وتبادل المعلومات اللازمة لتطوير الحوض النهري الدولي المشترك.

خاتمة

تتزايد عاما بعد عام حركة بناء السدود عالميًا والتى بلغت ما يقرب من ٨٠٠ ألف سد من بينها ٥٨ ألف سد من السدود الكبرى ، وما تتسم به السدود الكبرى كونها تتمتع بمواصفات خاصة من بينها فى ارتفاع جدارها بما يصل إلى ٩٠ مترا . وهناك العديد من الأمثلة فى منطقتنا على تزايد حركة بناء السدود الكبرى لعل من بينها السدود التركية على نهري دجلة والفرات كسد "أتاتورك" الذي تم بناؤه على مجرى نهر الفرات وبسعة تخزينية بلغت ٤٨ مليار متر مكعب ، وكذلك سد "إلسيو " المقام على نهر دجلة وبسعة تخزينية ١٠.٤ مليار متر مكعب ، الأمر الذي كان له العديد من الآثار شديدة الوطأة على حق الناس فى الوصول للمياه اللازمة للشرب وأيضا لإنتاج الغذاء في سوريا والعراق باعتبارهما دولتا مصب ، حتى أن البعض صار بمقدوره عبور النهر مشيا على قدميه بعد أن قامت تركيا منفردة بملء بحيرة سد"إليسو" على نهر دجله وذلك فى شهر يونيو من ٢٠١٨ .نفس المشهد تكرر في الصومال مع قيام إثيوبيا ببناء سد "ميلكا واكانا" على نهر شبيلي الذي ينبع من إثيوبيا ويمر بالصومال. حيث جفت ينابيع النهر ، وهجر السكان مصدر رزقهم مع بناء السد .

وهو ما تكرر أيضا فى كينيا مع قيام إثيوبيا ببناء سد "جليجب" على نهر "أومو"، وهو ما كان له أثرًا بالغًا على نزوح السكان بعيدًا عن النهر بعد جفاف بحيرة "توركانا"، مصدر رزقهم وإحدى أهم البحيرات الصحراوية في العالم. حيث أدى بناء السد إلى تدميرها بيئيًا واقتصاديًا واجتماعيًا. نفس الأمر يتكرر مع قيام الحكومة الإثيوبية ببناء سد النهضة على روافد النيل الأزرق الذي يغذي مصر والسودان بـ٨٥ % من المياه ، والذي يعد شريان الحياة لكلا البلدين مصر والسودان باعتبارهما دولتا ممر و مصب.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

ولن تتوقف حركة بناء السدود الإثيوبية عند سد النهضة فقط بل ستمتد إلى بناء عشرات من السدود الأخرى على طول منابع نهر النيل حيث تجدر الإشارة إلى ما صرح به "أبي أحمد" رئيس الوزراء الإثيوبي من اعتزام إثيوبيا بناء مائة سد خلال الأعوام القادمة وربط عدد من تلك السدود بسد النهضة ، الأمر الذي سيفرض الكثير من الآثار والتداعيات على مصر والسودان يكفي أن نشير أن مصدر المياه الوحيد لمصر هو نهر النيل الذى يغذي ٩٧% من الأحتياجات المائية لمصر ، فى حين أن التساقطات المطرية ومنابع المياه الجوفية لا تغطي سوى ٣% فقط من موارد مصر المائية .وعلى الرغم من الآثار السلبية المباشرة لبناء السدود وبخاصة الكبيرة منها، وتلك التى تُبنى على منابع الأنهار ، إلا إنه يصاحب بناء هذه السدود الترويج لسردية تدافع عن بناءها، تقودها مؤسسات التمويل الدولية من البنك الدولي، إلى بنك الاستثمار الأوربي، بنك التنمية وإعادة الإعمار الأوربي، بنك التنمية الإفريقي، وبنك التنمية الإسلامي ...إلخ.

ومن يسير في ركابهم من شركات عابرة للقوميات تعمل بالإتجار في المياه عبر العالم مثال شركات Veolia Environment و Suez Environment الفرنسيتين ، وأيضًا ITT Corporation الأمريكية ..إلخ .وتدافع هذه المؤسسات الدولية عن بناء السدود بدعوى أن هناك تفاوتًا في الوصول إلى المياه عبر دول العالم. ما بين دول تتسم بوفرة مائية، وأخرى تعاني قلة الماء. ومن ثم فإن بناء السدود يمكنه أن يقلل من حدة التفاوت في الوصول إلى المياه، سواء على مستوى البلد الواحد أو البلدان والأقطار المختلفة. على الجانب الآخر يطرح هذا الخطاب العديد من التساؤلات حول بناء تلك السدود. أولى هذه التساؤلات هو الكيفية التي يمكن بها الإقلال من التفاوت في الوصول للمياه بين الأقطار المختلفة؟ أمن خلال خلق سوق دولية للتجارة في المياه؟ بمعنى الدفاع عن حق الدول ذات الوفرة المائية في بيع حصص مائية للبلدان

ذات الندرة المائية. سواء عبر بورصات دولية، أم عبر التعاون والانتفاع المشترك، داخل حدود الدولة الواحدة، أو بين الدول المتشاطئة في نهر دولى؟ أو بين البلدان التى لا يجمعها نهر مشترك؟ تظل هذه الأسئلة معلقة لا تجد لها إجابات في سرديات بناء السدود التي تروج لها مؤسسات التمويل.

إلى ذلك لا يتوقف بناء السدود عند حدود تجميع وتخزين المياه وإعادة توزيعها وفقًا لمقتضيات العدالة المائية، أو وفقًا لمقتضيات السوق، بل يمتد الأمر إلى خلق أسواق أخرى تتعلق بإنتاج الطاقة الكهرومائية، وإعادة توزيعها والإتجار بها سواء داخل بلد منشأ السد أو عبر الأقطار والبلدان المختلفة.

الأمر الذى يشير إلى أن بناء السدود الكبرى، وبخاصة على منابع الأنهار، يشجع على زيادة احتكار الموارد الطبيعية من مياه وطاقه كهرومائية، والدفع بها نحو أسواق التجارة الدولية. مع ما يترتب على ذلك من نزاعات اقتصادية وسياسية، قد تتطور إلى نزاعات عسكرية بسبب اندفاع مؤسسات التمويل الدولية والشركات عابرة القوميات إلى انتزاع الأرباح الناجمة عن تسليع وتتجير الموارد الطبيعية، ونقل تلك الموارد من الملك العام والإرث المشترك إلى الهيمنة والاحتكار.

ولعل التزايد المضطرد فى حركة بناء السدود، ، يدخل ضمن إطار فرض الهيمنة على الموارد الطبيعية وإعادة توزيعها بهدف جني المزيد من الأرباح، وبخاصة فى ظل اتجاه معدلات الأرباح فى القطاعات الاقتصادية الأخرى إلى الانخفاض على الصعيد العالمي ولا تتوقف أثار بناء السدود عند حدود احتكار الموارد الطبيعية وإحكام السيطرة عليها، بل تتجاوزها إلى الإخلال بمناخ الأرض والتوازن الإيكولوجى للكوكب. وذلك على خلاف ما يُشاع من أن السدود طاقة خضراء، وأن بناءها وسيلة لمكافحة الاحتباس الحراري العالمي. فبناء السدود يؤدي إلى زيادة

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

حقيقية في الغازات الدفيئة. وتكفي الإشارة إلى ما يسببه إنشاء وتشغيل السدود الكبيرة من انبعاث الغازات الدفيئة، وبخاصة غاز ثانى أكسيد الكربون و غاز الميثان. وقد أكد العديد من الخبراء أنه، وبشكل عام، كلما ارتفع عمق السد كلما كانت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مرتفعة، وكلما ارتفعت درجة حرارة المياه كلما ارتفعت نسبة الغازات الدفيئة الناجمة عن النشاط البيولوجي في السد(٢).

أيضا تحول السدود الكبرى حركة السريان الطبيعي لمجاري الأنهار وما يخلفه ذلك من حجز الرسوبيات وما تحمله من طمي ومعادن قادرة على تجديد حصوبة الأراضي الزراعية وزيادة إنتاجيتها ومن ثم المساهمة فى الحد من مشكلات الجوع والفجوة العذائية .علاوة على ذلك تتسم حركة بناء السدود الممولة من مؤسسات التمويل الدولية بانعدام الشفافية، وغياب مشاركة المجتمعات المتأثرة ببناء هذه السدود. وبخاصة ما يتعلق بدراسات تقييم الأثر البيئي، سواء قبل أو أثناء أو بعد بناء تلك السدود. وتكفي الإشارة إلى عمليات نزوح ملايين السكان، على الصعيد العالمي، من جراء بناء تلك السدود.

وعلى صعيد سد النهضة وتساؤلات الهيمنة على المياه والموارد الطبيعية ؛ فهناك العديد من التساؤلات التى تثار بشأن سد النهضة بداية من جغرافيا إنشائه ، حيث أقيم على الحدود السودانية الإثيوبية وبالتحديد على أرض "بنى شنقول" وهى أراضي سودانية كانت بريطانيا – التى كانت آنذاك محتلة لمصر والسودان– بمنحها للحكومة الإثوبية فى إطار اتفاقية ١٩٠٢ التي وقعتها سلطة الاحتلال البريطاني نيابة عن مصر والسودان مع ملك إثيوبيا التى كانت تتمتع بالاستقلال ، فى مقابل عدم قيام إثيوبيا ببناء أي سدود أو منشآت تحول دون جريان النهر لدولتي الممر والمصب وهما السودان ومصر. وبدلا من قيام الحكومة الإثيوبية ببناء السد داخل الأراضي الإثيوبية بمسافة تبعد ما يقرب من ٦٠ كيلو متر عن الحدود السودانية كما كان مقررا

، تم الرجوع عن هذا المخطط وبناء السد على أراضي بنى شنقول السودانية ، الأمر الذي يطرح المزيد من المخاوف والآثار الكارثية حال حدوث أي خلل فني أو حتى طبيعي فيما يتعلق بالسد . الذي قد ينجم عنه من غرق السودان ومصر ودمار كبير بالأراضى الزراعية.

التساؤل الثاني يتعلق بالسعة التخزينية لسد النهضة حيث كان من المقرر وفقا للدراسات الأولية لبناء السد أن تكون السعة التخزينية لبحيرة السد ١١.١ مليار متر مكعب وهى السعة التخزينية المطلوبة لإنتاج الطاقة الكهربائية المطلوبة لإثيوبيا ، ولكن تغيرت السعة التخزينية إلى ٧٤ مليار متر مكعب الأمر الذي يشير إلى أن الهدف من تلك الزيادة ليس فقط لتوليد الطاقة بل إلى خلق خزان مائي ضخم وحجز المياه لصالح إعادة توزيعها وبيعها في الأسواق الدولية وخلق واقع جديد تسعى إليه مؤسسات التمويل الدولية والشركات عابرة القوميات يتمثل في خلق بورصات للتداول في بيع وشراء المياه ومن ثم الخروج بالموارد المائية والطبيعية من الإرث والملك المشترك إلى الملك الخاص ، والمزيد من فرض آليات الهيمنة على الموارد المائية والطبيعية ، ولعل نهر النيل هو بمثابة النموذج الإرشادي الذي يتم خلقه لإثبات وفرض آليات الهيمنة على المياه والموارد الطبعيية.

التساؤل الثالث يتعلق بالإرث الإنساني المشترك المتعلق بحقوق الدول المشاطئة فى مجاري المياه الدولية ، حيث إنه وبموجب اتفاق المبادئ الذي جرى توقيعه عام ٢٠١٥ والذي أعطى الحق لإثيوبيا فى البناء والملء الأول لخزان السد بشكل منفرد ، وحتى الآن لم يتم التوصل لاتفاق قانوني ملزم بين الدول الثلاثة فى الإدارة التشاركية للسد وفقا للاتفاقية الأممية المتعلقة باتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية والذي يتضمن التوزيع العادل والمنصف للحقوق المائية للأنهار الدولية المتشاطئة ولكن إزاء إصرار إثيوبيا باعتبار نهر النيل بحيرة إثيوبية دفع

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

مصر ممثلة في وزير خارجيتها بالتقدم بشكوى لمجلس الأمن يوم ١٢ يونيو ٢٠٢١ تطلب تدخله بعد فشل كل الجولات التفاوضية على مدار سنوات للوصول لاتفاق قانوني ملزم يضمن حقوق جميع الأطراف.

التساؤل الرابع المتعلق بسنوات ملء خزان السد البالغ ٧٤ مليار مكعب ، وتداعيات ذلك على حقوق الناس فى الوصول للمياه اللازمة للشرب ولإنتاج الغذاء حيث إن أى خفض فى حصص مصر والسودان سيكون له تأثيرات سلبية بالغة سواء على شبكات مياه الشرب في مصر والسودان حيث أن خفض مناسيب المياه عما هو قائم سيؤدى إلى توقف شبكات مياه الشرب والعمل على تعديل للشبكة القائمة بما يتوافق مع الخفض في مناسيب المياه ، إضافة إلى الآثار السلبية على بيئة الأراضي الزراعية وبخاصة مصر التى تعاني ندرة شديدة في الأراضي الزراعية التي تبلغ أقل من أربعة ملايين هكتار يتوجب أن توفر الغذاء اللازم لأكثر من مائة مليون نسمة. حيث إن خفض مليار متر مكعب واحد من حصة مصر البالغة ٥٥.٥ مليار متر مكعب يعني خفض في المساحة الزراعية ما يعادل ٨٠ ألف هكتار ، ومع اكتمال بناء السد يتوقع أن تنخفض حصص مصر على سبيل المثال إلى ٣٥ مليار متر مكعب وفقا لسيناريو عدم التوافق على اتفاق يضمن الحقوق القائمة لمصر والسودان ، وفي إطار هذا السيناريو يمكن لمصر أن تفقد ما يعادل ١.٢ مليون هكتار من الأراضي الزراعية ، إضافة للآثار البيئية السلبية التى سوف تؤدئ إلى تدهور تربة الأراضي الزراعية ، وإنعكاس ذلك على تعميق الفجوة العذائية فى كلا من مصر والسودان.

كثيرة هي الآثار السلبية ولا نغالي إن قلنا المدمرة من جراء بناء السد النهضة الناجمة عن زيادة سعته التخزينية إلى ٧٤ مليار متر مكعب بدلًا من ١١.١ مليار متر مكعب مما يجعله اشبه بالقنبلة المائية التي تجرف في طريقها كل الإرث الإنساني من التنوع الإيكولوجي ، ناهيك عن

جفاف موراد الرزق لملايين الناس الذين عاشوا ويعيشون على ضفاف نهر النيل والذي يعد مصدر غذائهم ومعيشتهم وحتى أغانيهم وأهازيجهم ، إن تلك السدود الكبرى وبخاصة تلك التى على منابع الأنهار هي أدوات فى تعميق اللامساواة بين الناس على ضفاف الأنهار لصالح آليات من الهمينة وجني المزيد من الأرباح لصالح مؤسسات التمويل والشركات الكبرى في مقابل المزيد من التجويع الإفقار للشعوب التي تحيا على هذه الأنهار الدولية. هذا هو الدرس الذي يجب استخلاصه من بناء سد النهضة وغيره من السدود الكبرى وبخاصة تلك التى على منابع الأنهار ولنا فيما حدث بالصومال وكينيا والهيمنة التركية على منابع نهري دجلة والفرات خير شاهد ودليل ، وإن ما يلوكه بعض الباحثين حول الجوانب الفنية المتعلقة بسنوات الملء الخاص ببحيرة سد النهضة وهو على أهميته يتنافى مع واقع واستتراتيجية بناء السدود الكبرى التي تروج لها مؤسسات التمويل الدولية والشركات العابرة القوميات والمتمثله في خلق أسواق دولية للتجارة في الموارد الطبيعية.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

المراجع العلمية

اولا : باللغة العربية

١- د. مساعد عبدالعاطى شتيوى مبادئ القانون الدولي الحاكمة لإنشاء السدود على الأنهار الدولية: دراسة تطبيقية على سد النهضة الأثيوبي، دار النيل للنشر والطباعة والتوزيع، ٢٠١٦

٢- أحمد على سليمان سد النهضة الأثيوبي .. ومستقبل الأمن القومي المصري قراءة في سيناريوهات مواجهة الأزمة ٢٠١٣

٣- د. مصفى سيد عبد الرحمن، قانون استخدام الأنهار الدولية فى الشئون غير الملاحية وتطبيقه على نهر النيل، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩

٤- د/ فيصل عبد الرحمن علي طه المناطق البحرية وتعين حدودهاء بدون دار نشر، ٢٠٠٨.

٥- د. أسامة محمد عكاشة، التغير الجوهري فى الظروف وأثرة على الإلتزامات التعاهدية، رسالة دكتوراه، جامعة المنوفية، ٢٠١٧،

٦- د. عصام صادق رمضان، المعاهدات غير المتكافئة فى القانون الدولى، دار النهضة العربية، ١٩٧٨،

٧- د. محمد نصر الدين علام: أزمة سد النهضة الأثيوبي. إشكالية فنية أم قضية سياسية مركزالدراسات الإستراتيجية بالأهرام القاهرة، ٢٠١٣

٨- د مساعد عبد العاطي شتيوي: القواعد القانونية التي تحكم استخدامات الأنهار الدولية في غورالشئون الملاحية، ومسالة دكتوراه، حقوق القاهرة، ٢٠١٢

٩- د. منصور أحمد العادلى، النظام القانوني للأنهار الدولية نظرة تطبيقية على أهم أنهار الشرق الأوسط، رسالة دكتوراه فى القانون الدولى العام، ١٩٩٥، بدون دار نشر،

١٠- د. على ابراهيم، قانون الأنهار والمجارى المائية الدولية، دار النهضة العربية، ١٩٩٥،

١١- د. مفيد شهاب ، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، الطبعة السادسة ، ١٩٨٧

١٢- د.زكي البحيري، مصرومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتب.٢٠١٦)،

١٣-)) د. محمود عبد المؤمن محفوظ . حقوق مصر فى مياة النيل فى ضوء القانون الدولى للانهار . رسالة دكتوراة. جامعة اسيوط . ٢٠٠٩ .

١٤- د.سمير عبدالملاك منصور، اتفاقيات حوض النيل في ضوء أحكام القانون الدولي

١٥- د. ابراهيم العنانى، تسوية نزاعات استخدامات الانهار الدولية (استخدامات نهر النيل نموذجا) ، افاق افريقية ، المجلد ١١ ، العدد ٣٩ ، ٢٠١٣

١٦- د عبد الهادى العشرى ، التلوث النهرى الدولى وتطبيقة على نهر النيل، دار النهضة العربية ، ١٩٦٦

١٧- سوسن صبيح حمدان، تأثير سد النهضة الإثيوبي على مستقبل الموارد المائية في مصر والسودان

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

١٨- سوسن صبيح حمدان، الدعم الخارجي لإنشاء سد النهضة الإثيوبي وتداعياته على دول حوض النيل

١٩- أيمن السيد عبد الوهاب ، مياه النيل فى السياسة المصرية : ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦.

ثانيا : باللغة الانجليزية

١- Hirsh، A. ، Utilization of International Rivers in Middle East: A study of Conventional International Law، A.J.I.L. ، vol٥٠، ١٩٥٦

٢- Batston ، R.K. ، The Utilization of Nile Waters، International and Comparative Law Quarterly، vol٨. ، ١٩٥٩

٣- Schwebel – ، op. cit. ، p.١٤٥ ، McCaffrey ، S.C. ، The Law of Non-Navigational Uses of International Watercourses، Second Report، II vol. ، part I ، Y.B.I.L.C. ، ١٩٨٦ ، p.٥٦. ، Handle ، op. cit.

٤- United Nation، Summaries Of Judgments، Advisory Opinionsand Orders of International Court of Justice، ١٩٤٨-١٩٩١، (ST/LEG/SER.F/١) pp. ٥ ss.

٥- Austin Jacop، Canadian- United States practice and theory respecting the international law of international rivers ; a study

Canadian Bar ،of history and influence of Harmon doctrine
، ١٩٥٩ ، ٣٧ ، vol ،Review

٦- The Hungary-Slovakia ،Bukhosi Fuyane and Ferenc Madai
Danube River dispute: implications for sustainable
development and equitable utilizations of natural resources in
Vol. ، Int. J. Global enviromnmental issues ،international law
٢٠٠١ ، ٣\٤ ، ١ Nos

٧- Valerie Epps ،International law ، United states ،United ،٣rd edition ،
٢٠٠٥ ،Carolina Academic Publishers

٨- Walaa Y. El-Nashar ،Ahmed H. El-Yamany ، Managing risks
Ain shams ،of the Grand Ethiopian Renaissance Dam
٢٠١٨ ، Issue ٤ ، volume ٩ ،Engineering Journal

٩- Rami okascha – water scarcity and regional security in the Nile
basin. – Grin publisher – ٢٠١٣

١٠- Scoot O.Mckenzie ،Egypt's Choice: from the Nile treaty to
an International legal ،the Cooperative Framework Agreement
٦ ، University of British Columbia – Vancouver ،Analysis
، ٢٠١٢ ،Publications – ١٥ Citations

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

١١- Abdo.g. And Eldaw، a ، Water Harvesting Experience in The Arab World، regional workshop on management of aquifer recharge and water harvesting in arid and semi arid regions، Yazd، Iran ، ihp ، unesco ، ٢٠٠٦

١٢- Assef M. Melesse – Nile river " Hydrology، climate and water use " – springer – ٢٠١١

١٣- Assef M. Melesse – Op.cit

المجلات العلمية

١- د. مساعد عبد العاطي شتيوى، الضوابط القانونية الحاكمة لإنشاء المشروعات المائية على الأنهار الدولية "دراسة تطبيقية على حوض النيل " ، مجلة آفاق عربية، المجلد الحادي عشر، العدد التاسع والثلاثون، ٢٠١٣

٢- د.سمير منصور-اتفاقات حوض النيل والقانون الدولى(افاق افريقية) القاهرة العدد ٣٩ (٢٠١٢)

٣- د. محمد شوقي عبد العال، مشروع سد النهضة فى ضوء الوضع القانوني لنهر النيل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩١،

٤- د. عزيزة فهمي مراد، الأنهار الدولية والوضع القانونى الدولى لنهر النيل، المجلة المصرية للقانون الدولى، العدد ٣٧، ١٩٨١،

٥- د. أكرم مصطفى الزغبي، بناء السدود على الأنهار الدولية وفقا لقواعد القانون الدولى العام، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، أغسطس ٢٠١٧، الجزء الأول، العدد ٦٣

٦- د/ أحمد المفتي: الإطار القانوني للموارد المائية في السودان، المجلة السودانية للقانون الدولي،العدد (٢) يناير ٢٠١٤،

٧- د/ هاني رسلان وآخرون: حوض النيل فرص واشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسيةالاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٠

٨- د. حامد سلطان، الأنهار الدولية فى العالم العربى، المجلة المصرية للقانون الدولى ، العدد ٢٢، ١٩٦٦،

٩- د. أحمد موسى ، على هامش مركز مصر فى مسألة مياه النيل، المجلة المصرية للقانون الدولى ، المجلد ١٤، ١٩٥٨،

١٠- د. أحمد ابو الوفا، التعليق على قضاء محكمة العدل الدولية، المجلة المصرية للقانون الدولى، المجلد ٥٤، ١٩٩٨،